

التقرير السنوي
2013



صاحب الجلالة الملك محمد السادس



كلمة المدير العام 59

عرض لأهم مضامين التقرير السنوي لأنشطة الوكالة برسم سنة 2013 61

تقديم الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات 65

تفعيل مضامين مذكرة بالتوجهات العامة لتنمية قطاع المواصلات لفترة 2009-2013 67

أنشطة وإجراءات التقنين 73

- 1 • الولوج و الربط البيني
- 2 • تحديد هوية مشتركى الهاتف المتنقل
- 3 • تتبع المنافسة
- 4 • تدقيق المتعهدين
- 5 • الترقيم و قابلية حمل الأرقام
- 6 • تدبير طيف الترددات الراديوية
- 7 • المراقبة التقنية و تقييم جودة خدمة الشبكات العامة للاتصالات
- 8 • الترخيص للمحطات الراديو كهربائية و الموافقة على المعدات
- 9 • التصريح بتقديم الخدمات ذات القيمة المضافة
- 10 • نظم المعلومات بالوكالة
- 11 • تدبير أسماء نطاق الإنترنت ".ma"
- 12 • المصادقة الإلكترونية و التشفير
- 13 • الثقة الرقمية

تطور أسواق الاتصالات 89

نتائج البحث الهيداني المتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال لدى الأسر برسم سنة 2013 51

الخدمة الأساسية و تقليص الهوية الرقمية 55

المعهد الوطني للبريد و المواصلات و مركز برمجيات الحاسوب 61

التعاون الدولي 65

النفاق المستقبلية 69

ملحق 71



كلية الهندسة العام

كلمة المدير العام



وتطبيقا للنصوص القانونية المحددة لاختصاصاتها، أنجزت الوكالة، خلال سنة 2013، مهام المراقبة والتقنين المناطة بها. وفي هذا الإطار، سهرت الوكالة على تشجيع ودعم عمليات الاستغلال المشترك للبنيات التحتية، بهدف تقليص كلفة الخدمات وتمكين العديد من المستعملين من مختلف خدمات وابتكارات قطاع الاتصالات وبأفضل الأسعار. فبالإضافة إلى استفادة المستهلك المغربي، فإن هذه الإجراءات تعود بالفائدة كذلك على تنافسية الاقتصاد الوطني وعلى تعزيز قدرته لجذب الاستثمارات الأجنبية. ويعد نجاح الاستراتيجيات الصناعية المغربية وترحيل الخدمات خير شاهد على ذلك.

إن الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، منشغلة بصيانة هذه المكتسبات، وذلك من خلال دعم إجراءات التقنين والرقابة و تعزيز الإطار التنظيمي الذي يحكم هذا القطاع، والانفتاح على التكنولوجيات الجديدة والبحث عن المزيد من الفعالية والنجاعة. ولن يتأتى هذا إلا من خلال الرقي بمجال التكوين والبحث العلمي الذي يشرف عليه المعهد الوطني للبريد والمواصلات. كما تدعم الوكالة انفتاح مركز برمجيات الحاسوب على المقاولات، وفي هذا الصدد، فإنها تفتخر بقدرة الباحثين والمهندسين المغاربة على مواكبة احتياجات السوق على نحو أمثل في مجال البرمجيات والحلول المطابقة والاستجابة لمتطلبات العديد من القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني.

ولمواصلة مجهوداتها من أجل تنمية قطاع الاتصالات في المغرب، بوسع الوكالة الاعتماد على احترافية ودقة و التزام موظفيها لمواجهة التحدي الجديد المتمثل في مذكرة بالتوجهات العامة لتنمية قطاع الاتصالات للفترة 2014-2018.

عز الدين المنتصر بالله

يوصل المغرب، بكل اطمئنان، مسيرته نحو تعميم الولوج إلى تكنولوجيا المعلومات لفائدة الجميع، وفي أفضل الظروف. وتعد سنة 2013 متميزة على مستويات متعددة، فقد عرفت، على الخصوص، الانتهاء من تنفيذ مذكرة بالتوجهات العامة لتنمية قطاع الاتصالات لفترة 2009 - 2013، كما تعد مؤشرا على نمو مستمر ومتنامٍ لسوق الاتصالات، مما سيحقق الوصول إلى تكنولوجيات أكثر نجاعة وفي المتناول.

فبالنسبة لمذكرة بالتوجهات العامة لتنمية قطاع الاتصالات لفترة 2009-2013، فقد أبانت النتائج المتحصل عليها على مدى صرامة والتزام مختلف الفاعلين سواء بالقطاع العام أو الخاص، حيث سجلت مستويات التجهيز بالمعدات المتنقلة والأترنت نموًا مضطربًا، ونفس الشيء بالنسبة لنمو الاستعمالات. ويرجع الفضل في تحقيق هذه المستويات إلى وجود منافسة سليمة تضع المستعمل في صلب انشغالاتها.

هذا التطور، السريع والمطرد، يفرض علينا بالضرورة تحديات جديدة، ترتبط أساسًا بمدى متانة الشبكات وجودة المكالمات وموثوقية العروض التجارية، ومدى الامتثال لقواعد المنافسة، إلخ... وفي هذا السياق، ستظل الوكالة يقظة وتمارس كامل صلاحياتها في مجال التقنين والرقابة والتحكم.

وانطلاقًا مما راكمه من منجزات، فإن سوق الاتصالات يستعد اليوم لتحقيق قفزة نوعية وتكنولوجية مهمة. فمن شأن المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا أن يوفر المزيد من المبتكرات لفائدة العديد من المغاربة، من بينها على الخصوص شبكة الألياف البصرية الوطنية التي سيتم إقامتها وإدارتها من لدن المتعهدين والتي تشكل تطورا تكنولوجيا من شأنه أن يوفر أكبر قدر من الراحة بالنسبة للاستعمالات كما يوفر جودة أفضل بالنسبة لعمليات الربط ومزيدا من الأمان بالنسبة للبنية التحتية للاتصالات.

كما يستعد المغرب كذلك لإقامة شبكات الجيل الرابع (G4)، فيعد دراسات الجدوى والربحية، سيتم الإعلان، خلال سنة 2014، عن منافسة لمنح التراخيص الأولى لشبكات الصبيب العالي المتنقل.

كما سيواصل متعهدو الاتصالات نشر شبكات WIFI ذات استعمال خارجي في العديد من المناطق المغربية. ومن شأن هذه الابتكارات أن تفضي إلى تنمية واستهلاك المحتويات ذات قيمة مضافة عالية عبر مختلف المطارف المتنقلة.

عرض لأهم مضامين التقرير السنوي للنشطة - الوكالة برسم سنة 2013 - 1

11 تفعيل مضامين مذكرة بالتوجهات العامة لتنمية قطاع الهواصلات
لفترة 2009-2013

12 تطور أسواق الاتصالات

13 المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا

14 إعداد مذكرة بالتوجهات العامة لتنمية قطاع الهواصلات لفترة
2014-2018

15 أنشطة وإجراءات التقنين

16 الخدمة الأساسية وتقليص الهوة الرقمية

1 - تفعيل مضامين مذكرة بالتوجهات العامة لتنمية قطاع المواصلات لفترة 2009 – 2013

خلال شهر فبراير 2010، أصبح تدبير قطاع المواصلات محددًا بمقتضى مذكرة بالتوجهات العامة في أفق سنة 2013. فبالإضافة إلى كونها تبين سلسلة من الإجراءات الملموسة، فقد حددت هذه المذكرة عددا من الأهداف المرقمة في أفق سنة 2013 :

- 34 مليون مشترك في حظيرة الهاتف الثابت والمتنقل ؛
- مليوني مشترك في حظيرة الأنترنت ؛
- رقم معاملات إجمالي بحوالي 40 مليار درهم.

كما ارتكزت مذكرة بالتوجهات العامة في أفق سنة 2013 على ثلاثة محاور كبرى وهي :

- إعداد مخطط عمل وطني لتنمية الأنترنت بالصبيب العالي جدا ؛
- مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي ؛
- سن تدابير التقنين والتحرير.

2 - نمو سوق الاتصالات

تميزت سنة 2013 باستمرار نمو الولوج واستعمال خدمات الاتصالات، وبصفة خاصة خدمة الأنترنت والهاتف المتنقل. فبمعدل نمو سنوي يقدر بـ 45.97%، بلغت حظيرة الأنترنت حوالي 6 ملايين مشترك، مسجلة بذلك نسبة نفاذ تقدر بـ 17.6% من عدد السكان. ويرجع الفضل في هذه النسبة إلى الدينامية التي أحدثتها الأنترنت من الجيل الثالث (3G).

كما واصلت حظيرة الهاتف المتنقل نموها حيث بلغت 42.4 مليون مشترك مع نهاية سنة 2013. ونشير هنا إلى الدينامية القوية التي تعرفها استعمالات خدمات الصوت والمعطيات والتي سجلت سنة 2013، مقارنة مع سنة 2012، زيادة قدرها حوالي 23.2% من الدقائق و 59.4% من الرسائل النصية القصيرة. ويعزى الارتفاع في نسب الاستعمالات هذه إلى استمرار انخفاض أسعار الاتصالات الهاتفية المتنقلة والثابتة، وكذلك الأنترنت.

أما بخصوص الهاتف الثابت، فبلغت حظيرته الإجمالية 2.9 مليون مشترك مقابل 3.3 مليون سنة 2012، أي بانخفاض يقدر بحوالي 10.8% خلال سنة واحدة. ويمثل الهاتف الثابت بتنقل محدود ما يقارب نصف الحظيرة بحوالي 1.36 مليون مشترك.

3 - المخطط الوطني للنهوض بالصبيب العالي والعالي جدا

يهدف هذه المخطط إلى جعل بلادنا تتوفر على بنية تحتية لنشر تكنولوجيايات و شبكات الاتصالات تمكن من الربط بالصبيب العالي والعالي جدا. ويتضمن المخطط، ابتداء من سنة 2015، إقامة شبكات الاتصالات بالتكنولوجيا المتنقلة من الجيل (4G) و وضع شريط ترددات WIFI رهن إشارة متعهدي الاتصالات لتقديم خدمة WIFI ذات استعمال خارجي.

كما يهدف المخطط، إلى تعزيز البنى التحتية للاتصالات بشبكات الألياف البصرية لضمان جودة الخدمات بالنسبة لمختلف شبكات المعطيات وربط جيد بين شبكات مختلف التجمعات السكانية وشبكات التجميع.

4 - إعداد مذكرة بالتوجهات العامة للفترة 2014 – 2018

شرعت الوكالة في إعداد مذكرة بالتوجهات العامة للفترة 2014-2018، ومن شأن هذه المذكرة مواصلة تأطير القطاع خلال الأربع سنوات القادمة.

ومن بين التحديات الرئيسية التي يجب أن تنكب عليها هذه الوثيقة على الخصوص، هناك الربط بالصبيب العالي والعالي جدا ونشر الألياف البصرية وتعزيز الإطار التنظيمي المنظم للقطاع. ولهذه الغاية، تعد الوكالة حاليا حصيلة لمنجزات مذكرة بالتوجهات العامة 2009-2013، كما أعلنت عن دراسة تتضمن الإطار القانوني المنظم لقطاع الاتصالات، مع رصد للتكنولوجيايات وتتبع التوجهات العالمية في هذا المجال، ووضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنفيذ الخدمة الأساسية للمواصلات للفترة 2014-2018.

5 - أنشطة وإجراءات التقنين

تنفيذا للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، أنجزت الوكالة، خلال سنة 2013، العديد من الأنشطة في مجال تقنين الاتصالات، همت على الخصوص الجوانب التالية:

- الولوج والربط البيني: سهرت الوكالة على وضع تعريفات موحدة للربط البيني، سواء تعلق الأمر بالساعات العادية أو ساعات الذروة بالنسبة لجميع نقط إنهاء المكالمات.

والاتصالات في طور الإنجاز. ويتعلق الأمر ببرنامج (GENIE) و برنامج INJAZ و برنامج إحداث مراكز الولوج الجماعية (CAC) التي تندرج جميعا في إطار مخطط "المغرب الرقمي 2013".

ويُعد برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم (GENIE) إحدى المكونات الأساسية للاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2013"، الذي يهدف إلى تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم (GENIE) حيث عرف انطلاقتها سنة 2006. كما تم تحديث استراتيجيته سنة 2009.

ويرتكز هذا البرنامج حول أربعة محاور وهي: البنية التحتية و تكوين الأساتذة والموارد الرقمية وتطوير الاستعمالات. أما بالنسبة لبرنامج "إنجاز - INJAZ"، فهو يهدف إلى تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفائدة طلبة التعليم العالي. ويوجد هذا البرنامج حاليا في نسخته الرابعة حيث مكن، إلى حد الآن، من استفادة 86.000 طالبا من أصل 102.000، من دعم لاقتناء الحاسوب ودعم للاشتراك في خدمة الأنترنت. أما برنامج إحداث مراكز الولوج الجماعية (CAC)، فيهدف إلى خلق 400 مركز ولوج جماعي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال. وبلغ عدد المراكز المقامة، خلال المرحلة الأولى، 74 مركزا إلى غاية 31 ديسمبر 2013.

- تحديد هوية المشتركين في خدمة الهاتف المتنقل: يهدف هذا الإجراء إلى التشطيب على المشتركين مجهولي الهوية من حظيرة متعهدي الهاتف المتنقل.
- تتبع المنافسة: قامت الوكالة بمراجعة قائمة أسواق الاتصالات الخاصة، وتعد هذه العملية أساسية لتقييم نفوذ كل متعهد. كما قامت الوكالة بمعالجة أكثر من خمسين طالبا وشكاية مقدمة من أفراد ومهنيين.
- تدقيق المتعهدين: أشرفت الوكالة على إنجاز عمليات التدقيق التنظيمي لتكاليف وعوائد ونتائج متعهدي الاتصالات.
- الترقيم وحمل الأرقام : اتخذت الوكالة سلسلة من التدابير الرامية إلى تبسيط إجراءات نقل الأرقام. وقد أسفر هذا التدخل عن ارتفاع في عدد طلبات تنقل الأرقام وتقليص ملحوظ في عدد الشكاوى ذات الصلة بالعملية.
- مراقبة جودة خدمة المتعهدين : تهدف عمليات المراقبة إلى السهر على ضمان مستوى جيد لخدمات الاتصالات المقدمة للزبناء بالنسبة لمختلف مكونات السوق.
- مراقبة تحويل الحركة الهاتفية: قامت الوكالة، عقب الشكاوى المقدمة إليها، من قبل متعهدي الشبكات العامة للاتصالات، بعمليات مراقبة شملت سبع عشرة شركة تقع بكل من الدار البيضاء وسلا يشتهر في تحويلها للحركة الهاتفية الدولية. وقد جرت التحقيقات بتعاون وثيق مع مصالح النيابة العامة المختصة.

6 - الخدمة الأساسية وتقليص الهوة الرقمية

يتضمن برنامج تعميم الولوج إلى الخدمة الأساسية للمواصلات المسمى PACTE توفير خدمات الهاتف والأنترنت على صعيد 9263 منطقة قروية تنعدم بها وسائل الولوج لشبكات الاتصالات. وقد اعتُمد هذا البرنامج من لدن لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات (CGSUT) في اجتماعها المنعقد بتاريخ 20 نوفمبر 2006.

وقد كلفت اللجنة المتعهدين اتصالات المغرب و ميديتلكوم و سيميكوم وسبايس كوم بتنفيذ هذا البرنامج الذي يمتد من 2008 إلى 2011.

كما توجد مشاريع أخرى تهم تعميم تكنولوجيا المعلومات

2- إعداد الوكالة الوطنية للتأمينات الاجتماعية

تقدير الوكالة الوطنية لتقنين الموصلات

أما على المستوى التشريعي، فهي تساهم في إعداد البيئة القانونية الملائمة لتنمية القطاع وذلك من خلال مشاركتها في تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي على الصعيد الوطني. فعملا بالنصوص المنظمة لأنشطتها، تشرف هذه المؤسسة على تدبير بعض الموارد النادرة التابعة للملك العمومي للدولة ومنها على سبيل المثال طيف الترددات الراديوية.

وشعورا منها بمكانة الابتكار والتجديد في قطاع الاتصالات، تُولي الوكالة أهمية خاصة لمجال تكوين الموارد البشرية والبحث العلمي.

كما تضطلع الوكالة بدورها الاجتماعي من خلال إشرافها سنويا على تنظيم واحتضان العديد من المبادرات المواطنة المرتبطة بتطوير قطاع الاتصالات.

الوكالة الوطنية لتقنين الموصلات هي المؤسسة العمومية التي تتولى تقنين وتنظيم قطاع الموصلات بالمغرب. وتتمتع الوكالة، التي تم إحداثها لدى رئيس الحكومة، بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي.

وقد أحدثت الوكالة في شهر فبراير 1998 بمقتضى القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات. وقد حدد هذا القانون، الذي تم تميمه بالقانون رقم 55.01، المهام القانونية والاقتصادية والتقنية الموكولة لهذه المؤسسة. كما رسم القانون رقم 24.96 المعالم الرئيسية لإعادة تنظيم وتحديث وتنمية قطاع الاتصالات بالمغرب.

تسهر الوكالة على وضع وترسيخ القواعد والشروط الضرورية لقيام منافسة شريفة ومشروعة بين الفاعلين على مستوى أسواق الاتصالات بالمغرب. كما تعمل على ضمان جودة مجموع خدمات الاتصالات المقدمة للمستعملين.

3- تفعيل مضامين مذكرة بالتوجهات العامة للتربية قطاع الواصلات لفترة 2009-2013





تفعيل مضامين مذكرة بالتوجهات العامة لتنمية قطاع المواصلات لفترة 2009-2013

- مليوني مشترك في حظيرة الأنترنت :
رقم معاملات إجمالي بحوالي 40 مليار درهم.
كما ارتكزت مذكرة بالتوجهات العامة في أفق 2013 على ثلاثة محاور رئيسية وهي :
- إعداد مخطط عمل وطني لتنمية الأنترنت ذي الصبيب العالي جدا ؛
- مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي ؛
- سن تدابير التقنين والتحرير.

في شهر فبراير من سنة 2010، أضحي قطاع الاتصالات بالمغرب يتوفر على مذكرة جديدة بالتوجهات العامة لقطاع الاتصالات في أفق سنة 2013.
وتندرج توجهات هذه المذكرة ضمن استراتيجية مخطط "المغرب الرقمي 2013"، الذي عُرض على أنظار جلالة الملك، نصره الله، يوم 10 أكتوبر 2009، كما تترجم عزم الحكومة على جعل القطاع يتوفر على مناخ ملائم لبلوغ أهدافه التنموية. بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات الملموسة التي تضمنتها، حددت هذه المذكرة عددا من الأهداف المرقمة في أفق سنة 2013، تهم على الخصوص :

34 مليون مشترك في حظيرة الهاتف الثابت والمتنقل ؛

3-1 المخطط الوطني لإقامة شبكات الإنترنت ذات الصبيب العالي والعالي جدا بالمغرب

سيتم تفعيل المخطط الوطني لإقامة شبكات الإنترنت ذات الصبيب العالي والعالي جدا، الذي صادق عليه مجلس إدارة الوكالة، على مرحلتين.

المرحلة الأولى، على المدى القصير، وترتكز حول المحاور التالية :

- إقامة شبكات الاتصالات المتنقلة من تكنولوجيا الجيل الرابع (4G) ؛
- فتح شريط الترددات WIFI لمتعهدي الاتصالات الثلاثة، من أجل تقديم خدمة الولوج إلى شبكة الإنترنت ذات الصبيب العالي عبر تكنولوجيا WIFI ذات استعمال خارجي ؛
- الإعلان عن مشاريع نموذجية لتزويد التجمعات السكنية بشبكات الألياف البصرية ؛
- تحديد كفاءات ربط البنايات الجديدة والسكنية ومناطق الأنشطة بشبكات الاتصالات بالألياف البصرية.

المرحلة الثانية وتتمحور، بصفة أساسية حول النقاط التالية :

- تعزيز البنى التحتية للاتصالات بشبكات الألياف البصرية لضمان جودة الخدمات بالنسبة لمختلف شبكات المعطيات وربط جيد بين شبكات مختلف التجمعات السكنية الوطنية وشبكات التجميع ؛
- استكشاف مختلف الحلول التكنولوجية التي من شأنها تسريع تعميم الولوج إلى الصبيب العالي لفائدة مجموع الساكنة، خاصة تلك المستقرة بالمناطق البعيدة وصعبة الولوج.

إنجاز دراسة لتحديد شروط وكفاءات إقامة شبكات الاتصالات المتنقلة من الجيل الرابع.

أنجزت الوكالة، سنة 2013، دراسة لتحديد شروط وكفاءات إقامة شبكات اتصالات متنقلة من الجيل الرابع (4G) بالمغرب. وستعرض نتائج الدراسة قصد البت فيها على الهيئات التي سيعينها مجلس إدارة الوكالة. هذا و سيتم الإعلان عن منافسة لمنح تراخيص إقامة واستغلال شبكات اتصالات متنقلة من الجيل الرابع (4G) بالمغرب خلال سنة 2014، على أن يتم الشروع في استغلال خدمات هذه الشبكات خلال سنة 2015.

نشر شبكات الصبيب العالي من خلال تكنولوجيا WIFI ذات استعمال خارجي.

في إطار تنمية الصبيب العالي بالمغرب وتفعيلا لمذكرة بالتوجهات العامة في أفق سنة 2013، أعدت الوكالة، خلال سنة 2013، قرارا يحدد الشروط التقنية لإقامة واستغلال شبكات الاتصالات من نوع WIFI ذات استعمال خارجي من لدن متعهدي شبكات الاتصالات الأرضية بالمغرب، والمرخص لهم بتقديم خدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة. ويوجد حاليا المتعهدون الثلاثة في طور إقامة مشاريع شبكات الاتصالات من تكنولوجيا WIFI ذات استعمال خارجي.

دعم البنيات الأساسية للاتصالات بشبكات الألياف البصرية.

تهدف عملية إقامة البنيات الأساسية للاتصالات بالألياف البصرية إلى دعم قلب الشبكات وتعويض الوصلات الهيرترزية لشبكات التجميع بوصلات أخرى من الألياف البصرية. ولبلوغ هذا الهدف، هناك ثلاث مقاربات ممكنة :

- المقاربة الأولى وتقوم على أساس الاستثمارات المشتركة بين المتعهدين التي تتيح دعم ساعات الشبكات عن طريق ترشيد الاستثمارات وتفاذي إقامة شبكات قد لا تكون ذات مردودية في حالة إقامتها من طرف متعهد لوحده ؛
- المقاربة الثانية تعتمد على التمويل الجزئي لتدخل المتعهدين، في إطار الإعلان عن منافسة بمناقصات معكوسة، من أجل تغطية المناطق المعنية بهذا النوع من التمويل. وسيكون التمويل العمومي مقرونا بشروط تتعلق بمستويات التغطية وجودة الخدمة المتوقعة بالنسبة للمناطق المستهدفة ؛
- إذا ما تبين أن المقاربتين السابقتين عديمتا الجدوى، يمكن للدولة، في آخر المطاف، إحداث شركة ستتدخل كمتعهد عمومي لإحداث شبكة غير مَشغلة للصبيب العالي، وسيكون متعهدو الاتصالات، في هذه الحالة، إما زبناء أو مساهمين ؛
- ومن شأن الدراسة التي سيعلن عنها خلال سنة 2014 المتعلقة بإعداد مذكرة بالتوجهات العامة للفترة 2014-2018، أن تحدد النموذج الأمثل الذي يمكن الاعتماد

عليه لهذه الغاية.

الدراسات المتعلقة بتكنولوجيا الألياف البصرية إلى غاية المشترك FTTH

تعد عملية نشر الشبكات والبنى التحتية بالألياف البصرية ضرورية لتطوير الخدمات ذات الصبيب العالي والعالي جدا. وستمكن هذه العملية من الاستجابة وبجاعة لتطلعات المستهلكين وحاجيات المقاولات.

• وإدراكا منها للرهانات المتعلقة بنشر الشبكات بالألياف، وعلى وجه الخصوص الألياف إلى غاية المشترك FTTH، ترى الوكالة أنه من الضروري اعتماد قواعد تنظيمية متوافقة في شأنها وناجعة لتفادي أي أثر سلبي على السوق ولضمان رؤية مستقبلية واضحة للمتعهدين؛

• وفي هذا السياق، تعتزم الوكالة سن مبادئ توجيهية تحدد الكيفيات العملية التعريفية والتعاقدية المتعلقة بتقاسم وتبادل البنى التحتية لشبكات الألياف البصرية إلى غاية المشترك FTTH، حيث يتعلق الأمر بوضع قواعد وشروط إقامة شبكات الألياف البصرية إلى غاية المشترك بهدف تشجيع المنافسة العادلة وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية.

إن تقاسم وتبادل البنى التحتية لشبكات الألياف البصرية يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للوكالة لضمان تطوير فعال للخدمات ذات الصبيب العالي جدا وتشجيع خلق بيئة ملائمة لمتطلبات المستهلك (جميع الفئات) ولتطوير السوق الوطنية للاتصالات.

وتتعلق المبادئ التوجيهية التي وضعتها الوكالة بالمجالات التالية:

- المبادئ الأساسية لتنظيم العروض بالجملة للولوج إلى البنية التحتية لشبكات FTTH؛
- الشروط التشغيلية ذات الصلة بمختلف عروض الجملة لشبكات FTTH؛
- الكيفيات التعريفية المتعلقة بمختلف الخدمات، موضوع العروض بالجملة؛
- الجوانب التعاقدية الأساسية الواجب احترامها من قبل

المتعهدين فيما يخص العروض بالجملة لشبكات FTTH.

وقد تم إعداد مشروع المبادئ التوجيهية بمساعدة مكتب خبرة دولي، حيث شكل موضوع استشارة موسعة همت جميع الفاعلين.

إشكالية احتلال الملك العمومي

في إطار إعداد المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا، أُجريت دراسة لتحليل نظام احتلال الملك العمومي الجاري به العمل، ودراسة إمكانيات إصلاح هذا النظام بالنسبة لقطاع الاتصالات مع اقتراح الإجراءات والتدابير التي من شأنها معالجة أوجه القصور المُعَيَّنَة.

وقد خُلصت هذه الدراسة إلى أن الإطار القانوني المتعلق باحتلال الملك العمومي الجاري به العمل:

لا يتيح تأمين القدرة على التوقع ولا السلامة القانونية للاستثمارات الضرورية لإقامة شبكات الاتصالات؛

لا يضمن احترام مبادئ الشفافية والمساواة في التعامل بين مختلف متعدي الاتصالات؛

لا يطبق بالتساوي على مجموع التراب المغربي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تطبيق الشروط المالية للاحتلال الملك العمومي في المغرب تعترضها بعض الصعوبات، تتجلى فيما يلي:

• نقلت المادة 22 من القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات إلى متعدي الاتصالات الحقوق والامتيازات المنصوص عليها في ظهير 1 سبتمبر 1915 الذي ينص على مجانية احتلال الملك العمومي من قبل الخطوط التلغرافية أو الهاتفية؛

• إن النصوص المؤطرة لمبلغ أتاوى عن احتلال الملك العمومي إما نادرة أو سيئة التطبيق، كما يوجد عدم تجانس كبير، خصوصا على الصعيد المحلي، بالنسبة لهذه الأتاوى؛

• يؤدي المتعهد اتصالات المغرب إتاوة سنوية ثابتة حُددت في مبلغ 100 مليون درهم مقابل احتلاله للملك العمومي

الموضوع رهن إشارته. ويتم سداد مبلغ هذه الإتاوة مباشرة إلى الخزينة العامة، دون أن تستفيد منه الجماعات المحلية.

وتعتبر اتصالات المغرب بأن هذه المادة تعفيها من تسديد أية إتاوة أخرى تتعلق باحتلال الملك العمومي بما في ذلك

الملك العمومي المحلي. في حين أن هذه الجماعات المحلية ما فتئت تطالب هذا المتعهد بأداء أتاوى عن احتلال الملك

العمومي المحلي لفائدتها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من التوصيات:

- إلغاء مبدأ مجانية احتلال الملك العمومي ووضع إطار صارم وموحد للأتاوى عن احتلال الملك العمومي يسري على جميع المتعهدين؛
 - تحسين إجراءات و مساطر الترخيص والشروط العامة لاحتلال الملك العمومي؛
 - دعم تبادل احتلال الملك العمومي و تقاسم البنيات التحتية القائمة.
- ولتنفيذ هذه التوصيات، سيتم تعديل القوانين المنظمة لقطاع الاتصالات و الجبايات المحلية وكذا النصوص الأخرى المتعلقة باحتلال الملك العمومي.
- وفي سياق هذه الإجراءات، تم بالفعل إدراج أداء الأتاوى عن احتلال الملك العمومي من لدن متعهدي الاتصالات في مشروع القانون رقم 121.12 المعدل والمتمم للقانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات الذي يوجد في طور المصادقة..

تجهيز المناطق الجديدة بتجهيزات الاتصالات الضرورية.

قرر مجلس إدارة الوكالة إحداث لجنة تتألف من ممثلين عن القطاعات الوزارية المكلفة بالتكنولوجيات الحديثة والسكنى والتعمير وكذا الوكالة لتدارس كل الجوانب المرتبطة بتجهيز المناطق الجديدة بتجهيزات الاتصالات الضرورية، وخاصة مقترحات مراجعة الإطار التنظيمي ذي الصلة.

وفي ختام أعمالها وبعد المشاورات بين القطاعات الوزارية المعنية، اتفقت اللجنة على المبادئ التالية:

- من أجل تشجيع إقامة بنيات تحتية للمواصلات ذات صبيب جد عال، تمت صياغة مقترحات تعديلية للقانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات ومراسيمه التطبيقية من أجل تأطير عمليات ربط البنيات الجديدة والسكنية ومناطق الأنشطة بالشبكات العامة للاتصالات؛
- تنص هذه التعديلات على ضرورة أن تتضمن جميع مشاريع البنيات و التجزئات المعدة لإقامة مباني، مهما كانت طبيعتها او استعمالاتها، على بنيات تحتية للاتصالات السلكية الضرورية لربط هذه البنيات أو التجزئات

بالشبكات العامة للاتصالات؛

- يتم إنجاز هذه البنيات تحت مسؤولية مكتب دراسات متخصص. كما يجب أن تكون مطابقة للمواصفات والشروط التقنية الدنيا المنصوص عليها في دفتر التحملات المعد لهذه الغاية بمقتضى نص تنظيمي؛
 - تسند عمليات التحقق من وجود هذه البنيات التحتية ومن مدى مطابقتها للمواصفات إلى مكاتب فحص معتمدة من لدن الوكالة وفق شروط محددة بنص تنظيمي؛
 - يتعين أن يكون مكتب الفحص مستقلا عن الجهة التي أنجزت دراسة الجدوى والبنيات التحتية المذكورة آنفا؛
 - يتم تسليم رخصة السكن وشهادة المطابقة والتسليم المؤقت للأشغال بعد تقديم شهادة المطابقة مسلمة من مكتب الفحص خلال الخمسة عشر يوما الموالية للتصريح بانتهاء البناء أو الأشغال؛
 - بمجرد الإعلان عن مطابقة البنيات التحتية، يُعين صاحب الطلب أو صاحب التجزئة متعهدا للاتصالات يتولى تدبير وصيانة هذه البنيات التحتية. ويجب على المتعهد المعين أن يسمح لجميع متعهدي الشبكات العامة للاتصالات الآخرين الذين يتقدمون بطلب في هذا الشأن، بالولوج إلى البنيات التحتية الموضوعية رهن إشارته وفق شروط تعريفية وتقنية موضوعية وشفافة وغير تمييزية.
- و قد عُرِضت هذه التوصيات على أنظار السيد رئيس الحكومة قصد المصادقة عليها. و بمجرد المصادقة عليها، سيتم إدخال التعديلات اللازمة على النصوص التنظيمية ذات الصلة من لدن القطاعات المعنية.

3-2-مراجعة الاطار التشريعي والتنظيمي

- هم مشروع مراجعة الإطار التشريعي و التنظيمي المنظم لقطاع الاتصالات بالمغرب النصوص التالية:
- القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات:
- المرسوم المتعلق بالربط البيني للشبكات العامة للمواصلات؛
 - المرسوم المتعلق بالشروط العامة لاستغلال الشبكات العامة للمواصلات؛
 - المرسوم المتعلق بالإجراءات المتبعة أمام الوكالة للبت في النزاعات والممارسات المنافسة لقواعد المنافسة والتركيز

الاقتصادي.

وتندرج هذه المراجعة في إطار تنفيذ مقتضيات مذكرة بالتوجهات العامة لتنمية قطاع المواصلات في أفق سنة 2013، حيث تهدف إلى ملائمة وتعزيز الإطار القانوني المنظم لقطاع الاتصالات في ما يخص الجوانب التالية:

1- إخبار العموم و نشر العروض و شفافيتها :

يقترح مشروع القانون، تمتين وتوضيح التزامات المتعهدين بكل ما يخص إخبار العموم ونشر الشروط العامة للتعاقد بالنسبة للعروض و الخدمات، بما في ذلك وضعية المناطق المغطاة بواسطة شبكات و خدمات المواصلات الخاصة بهم. كما يضع هذا المشروع على عاتق المتعهدين توفير خدمة التجوال الوطني ويحدد الشروط التي ستتم وفقها هذه الخدمة.

2- تمثين رافعات التقنين :

ينص مشروع القانون على آليتين مهمتين: إلزامية اقتسام البنيات التحتية بين متعهدي المواصلات والإمكانات المتاحة للوكالة لفرض التزامات محددة على المتعهدين الذين يمارسون نفوذاً مؤثراً على الأسواق الخاصة للاتصالات.

3- الغرامات المالية.

من أجل تمكين الوكالة من التيقن من مدى احترام المتعهدين لالتزاماتهم المحددة في النصوص التنظيمية، ينص مشروع القانون على تمكين الوكالة من سلطة إقرار عقوبات مالية تصدرها لجنة المخالفات، مُعَيَّنة من لدن مجلس إدارة الوكالة. وفي هذا الصدد، تم وضع نظام تدرجي و مناسب للعقوبات يتلاءم مع نوعية وخطورة الإخلال المعايين.

4- المراحل التي قطعتها مشاريع النصوص

تم نشر مشروع القانون بالموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة بتاريخ 8 أبريل 2011، حيث كان موضوع عدة تعليقات خاصة من قبل متعهدي الاتصالات. على إثر ذلك، تمت صياغة نص مشروع جديد يأخذ بعين الاعتبار الملاحظات و التعليقات المثارة، تم نشره من جديد بالموقع الإلكتروني المذكور بتاريخ 09 شتنبر 2011.

و على إثر هذه العملية، تمت دراسة مشروع القانون المعدل

و المتمم للقانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد و المواصلات و المصادقة عليه من قبل كل من مجلس الحكومة بتاريخ 03 يناير 2014 و من مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 20 يناير 2014. بالنسبة لمشاريع المراسيم المتعلقة بالربط البيني و الولوج للشبكات العامة للمواصلات و بالشروط العامة لاستغلال الشبكات العامة للمواصلات و بالإجراءات المتبعة أمام الوكالة للبت في النزاعات و الممارسات المنافسة لقواعد المنافسة و التركيز الاقتصادي، فسيتم إعادة النظر فيها و ملائمتها، في ضوء مشروع القانون الذي ستتم المصادقة عليه على أن يتم عرضها فيما بعد على مسطرة المصادقة.

3-3 إنجاز دراسة حول إعداد مذكرة بالتوجهات العامة لفترة 2014-2018

نصت مذكرة بالتوجهات العامة لتنمية قطاع الاتصالات في أفق 2013 على إنجاز عدة مشاريع خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 و 2013، تم إنجاز غالبيتها. ومن أجل إعداد مذكرة بالتوجهات العامة خلال الفترة 2014-2018، أعلنت الوكالة عن طلب عروض دولي قصد إنجاز دراسة تهم الجوانب التالية:

- لإطار القانوني الذي ينظم قطاع الاتصالات ؛
- حصيلة الفترة 2013-2009، وآفاق القطاع على المستوى الوطني على مدى السنوات الأربع القادمة مع تحديد أهداف مرقمة لنمو المؤشرات الرئيسية للسوق ؛
- لمحة عامة عن وضعية القطاع على الصعيد الدولي و بيان الاتجاهات الرئيسية الملاحظة و المرتقبة ؛
- دراسة و تحليل إمكانية إصدار تراخيص جديدة ؛
- تعزيز الرافعات التنظيمية ؛
- تنفيذ المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي و العالي جدا بالمغرب ؛
- سن مبادئ توجيهية تتعلق بإنجاز الخدمة الأساسية للمواصلات للفترة 2014-2018 ؛
- التحديات التنظيمية في البيئة الرقمية.

4- أنشطة وإجراءات التفتيش



أنشطة وإجراءات التقنين

1-4 الولوج و الربط البيني

تميزت سنة 2013 بتحديد سعر موحد للربط البيني هم ساعات الذروة والساعات العادية بالنسبة لمختلف شبكات انتهاء النداء، كالتالي:

من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2013	أسعار انتهاء النداءات الصوتية بالدرهم للدقيقة. دون احتساب الرسوم ساعات الذروة = الساعات العادية
0,1399	الهاتف المتنقل لاتصالات المغرب
0,1399	الهاتف المتنقل ميدي تليكوم
0,1399	الهاتف المتنقل لوانا كوربريت
0,1160	الهاتف الثابت بتنقل محدود لوانا كوربريت
0,0360	الهاتف الثابت لاتصالات المغرب المحلي
0,0740	الهاتف الثابت لاتصالات المغرب العبور البسيط
0,1130	الهاتف الثابت لاتصالات المغرب العبور المزدوج
0,0740	الهاتف الثابت ميدي تليكوم
0,0740	الهاتف الثابت لوانا كوربريت

لتقديم المعلومات الضرورية لزبائنه حول وضعية اشتراكهم وكيفية تحديد هويتهم. ويجب أن يظل هذا الرقم مشغلا إلى غاية 31 مارس 2015.

4-3 تتبع المنافسة

1- تحليل الأسواق الخاصة وتحديد المتعهدين النافذين

في إطار تتبع نمو أسواق الاتصالات، قامت الوكالة، خلال سنة 2013، بمراجعة لائحة الأسواق الخاصة والتي تعتمد كأساس لتحديد نفوذ كل متعهد. وأصبحت هذه اللائحة برسم فترة 2012-2014 تضم سوقين آخرين، حيث يتعلق الأمر بـ:

- سوق الجملة للولوج للبنيات التحتية المادية المكونة للحلقة المحلية السلكية؛
 - سوق الجملة للولوج للبنيات التحتية للهندسة المدنية.
- وتندرج عملية إضافة هذين السوقين في إطار التقنين القبلي (régulation ex ante) للولوج للبنيات التحتية واقتسامها نظرا للأهمية الحيوية لهذه الرافعة بالنسبة للقطاع.
- بعد تحليلها لوضعية المتعهدين في السوق، عينت الوكالة المتعهد اتصالات المغرب كمتعهد يمارس نفوذا مؤثرا في الأسواق التالية:
- سوق المكالمات المنتهية في الشبكة الثابتة، بما فيها الثابت بتنقل محدود؛
 - سوق المكالمات المنتهية في الشبكة المتنقلة؛
 - سوق خدمة الرسائل النصية القصيرة المنتهية بالشبكة المتنقلة؛
 - سوق الوصلات المؤجرة؛
 - سوق الجملة للولوج للبنيات التحتية المادية المكونة للحلقة المحلية السلكية؛
 - سوق الجملة للولوج للبنيات التحتية للهندسة المدنية عبر مجموع التراب الوطني وبمختلف مقاطع الشبكة.
- من أجله، يلزم المتعهد اتصالات المغرب بالخضوع لمجموعة من الالتزامات لتفادي استغلال تعسفي لوضع مهيمن.

2- معالجة الشكايات

عالجت الوكالة، خلال سنة 2013، أزيد من خمسين شكاية وتظلما مقدمة من المستهلكين، الخواص والمهنيين، وسهرت على تتبعها لدى المتعهدين. قد هم الجزء الأكبر من هذه الشكايات، بالأساس، خدمات الهاتف المتنقل متبوعة بخدمات الأنترنت الثابت من نوع ADSL وخدمات الأنترنت المتنقل من الجيل الثالث ثم

بعد تحليل وضعية الأسواق المعتبرة، قررت الوكالة، خلال الفصل الثاني من سنة 2013 وبتشاور مع المتعهدين، تطبيق تخفيض معتدل بنسبة 5% على تعريفات الربط البيئي ممتدة على مجموع الفترة 2014-2016.

على مستوى الولوج، عرفت هندسة شبكة الولوج لاتصالات المغرب تعديلات مهمة أخذت بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية. ولمواكبة هذا التطور وضمان منافسة سليمة بين المتعهدين، ستصدر الوكالة خلال سنة 2014 القرارات المتعلقة بمختلف جوانب تقسيم الحلقة المحلية.

كما تميزت سنة 2013 بإبرام اتفاق ودي، تحت رعاية الوكالة، يتعلق بموضوع النزاع القائم بين اتصالات المغرب و وانا كوربوريت حول التجوال الوطني بالمناطق المشمولة ببرنامج الخدمة الأساسية للمواصلات PACTE.

4-2 تحديد هوية مشتركي الهاتف المتنقل

بعد الاطلاع على نتائج التدقيق الذي به الوكالة، خلال الفصلين الثاني والثالث من سنة 2012، ورغبة منها في إعطاء نفس جديد للعملية الهادفة إلى التشطيط على المشتركين مجهولي الهوية من حظيرة متعهدي الهاتف المتنقل بالدفع المسبق. أصدرت الوكالة قرار جديدا في الموضوع، تم تبليغه للمتعهدين المعنيين، ينص على إجراءات جديدة:

المنع التام على كل المتعهدين، ابتداء من فاتح أبريل 2014، بيع بطاقة (SIM) بالدفع المسبق قابلة للتشغيل؛

- لن يتم تشغيل بطاقات الدفع المسبق، التي تم اقتناؤها ابتداء من هذا التاريخ، إلا بعد توفر المتعهد على الهوية الكاملة لصاحب البطاقة؛

في حالة عدم تسليم ملف تحديد الهوية للمتعهد خلال أجل شهرين من تاريخ الطلب (فاتح أبريل 2014)، يقوم المتعهد بتقييد لوج كل مشترك، غير المحددة هويته، إلى بعض الخدمات (إجراء مكالمات، التعبئة، خدمة الرسائل النصية القصيرة) وذلك خلال مدة شهر واحد إضافي. وبعد انصرام هذا الأجل، يقوم المتعهد بتعطيل كل بطاقة (SIM) غير محددة هويتها؛

بالنسب لمخزون بطائق (SIM) غير المحددة هوية أصحابها بعد، يُمنَح المتعهدون، ابتداء من فاتح أبريل 2014، أجل سنة واحدة لتمكينهم من تحديد الهوية الكاملة لمجموع المشتركين في الهاتف المتنقل بالدفع المسبق؛

ابتداء من فاتح أبريل 2014، يضع كل متعهد رقم نداء يخصص

الشكايات التي تخص الهاتف الثابت. وتعلق موضوع هذه الشكايات، على الخصوص، بالجوانب المرتبطة بجودة الخدمة وتحميل الأرقام أو الفوترة.

من خلال معالجتها لهذه الشكايات وتدخلاتها لدى المتعهدين، تمكنت الوكالة من التصدي لعدد من الثغرات والشروط التعسفية المضمنة بعقود الاشتراكات حيث اقترحت مراجعة بنود هذه العقود.

3- متابعة الحملات الإشهارية للمتعهدين

في إطار سهرها على احترام قيام منافسة سليمة بين متعهدي الاتصالات، خصوصا على مستوى الإشهار وإعلام المستهلكين، دعت الوكالة المتعهدين إلى تعديل بعد الوصلات الإشهارية التي لا تحترم المقترضات التنظيمية الخاصة بالوضوح وبكمال المعلومات أو صحتها أو تلك التي تمس بمبادئ المنافسة السليمة.

4- معالجة النزاعات المرتبطة بالمنافسة

تلقت الوكالة، بتاريخ 27 مارس و 11 أبريل 2013، عريضتي نزاع تقدم بهما، على التوالي، الفاعلان ميدي تيليكوم و وانا كوربوريت ضد المتعهد اتصالات المغرب تتعلقان برفض هذا الأخير الغير المبرر لاقتسام البنيات التحتية غير المشغلة المحددة في اتفاقية الاقتسام المبرمة في الموضوع.

وبعد ضم العريضتين و التحقيق في ملف النزاع، أصدرت الوكالة قرارا يكرس الصلح الودي. إثر ذلك، قامت الوكالة بتتبع وضع إجراءات انتقالية لمعالجة طلبات الاقتسام تمتد على فترة 6 أشهر. كما أشرفت على تبادل المعطيات بين الأطراف، بغية إبرام اتفاقيات جديدة للاقتسام.

4-4 تدقيق المتعهدين

1- التدقيق التنظيمي

تعد عمليات التدقيق التنظيمي لتكاليف وعوائد ونتائج متعهدي

الاتصالات التزاما تنظيميا يهدف التأكد من كون القوائم التركيبية للمحاسبة التحليلية تعكس، بكيفية منتظمة و صادقة، تكاليف و عوائد و نتائج كل شبكة مستغلة أو خدمة معروضة. وفي هذا الصدد، تميزت سنة 2013 بما يلي:

- إنجاز عملية تدقيق تكاليف و عوائد و نتائج اتصالات المغرب برسم السنة المالية 2010، حيث أسفرت هذه العملية، مع بعض التحفظات، على أن القوائم التركيبية لإيرادات و تكاليف هذا المتعهد برسم سنة 2010، في مجموع جوانبها المهمة، مطابقة لقواعد و كيفيات وضع الحسابات التنظيمية، ودون أن تتضمن اختلالات ذات أهمية.
- لانتهاء من المرحلة الثانية من عمليات تدقيق تكاليف و عوائد و نتائج اتصالات المغرب برسم السنة المالية 2011.
- إنجاز عملية تدقيق تكاليف و عوائد و نتائج ميدي تيليكوم برسم السنة المالية 2009 التي أفضت إلى التصديق، مع التحفظ، على مطابقة التكاليف و العوائد و النتائج المهيأة من قبل هذا المتعهد لمقتضيات القانون رقم 24.96 ومراسيمه التطبيقية.
- الشروع في أشغال إنجاز عملية التدقيق التنظيمي لميدي تيليكوم برسم السنة المالية 2010.
- إنجاز عملية تدقيق تكاليف و عوائد و نتائج المتعهد " وانا كوربوريت " برسم السنة المالية 2010 التي أسفرت عن رفض التصديق، لعدم تمكن المدققين من تحديد الانعكاسات المرقمة للحدود و التحفظات التي تمت معاينتها.

2- دراسة حول تحديد نسبة مكافأة رأسمال المتعهدين الذين

يمارسون نفوذا مؤثرا بالأسواق الخاصة للاتصالات بالمغرب تهدف هذه الدراسة إلى تزويد الوكالة بتقييم حول نسبة مكافأة رأسمال الأنشطة المقننة للمتعهدين الذين يمارسون نفوذا مؤثرا بالأسواق الخاصة للاتصالات برسم سنوات 2014 و 2015 و 2016. وتحدد هذه النسبة، قبل احتساب الضرائب، كالتالي :

13,44%	انتهاء مكالمات الهاتف المتنقل (الصوت والرسائل النصية القصيرة)
12,22%	انتهاء مكالمات الهاتف الثابت دون احتساب الحلقة المحلية والوصلات المؤجرة
10,58%	أنشطة الحلقة المحلية
10,03%	أنشطة الخدمة الأساسية (المتنقل والثابت)

5-4 الترقيم و قابلية حمل الأرقام

يعد حمل الأرقام، إحدى رافعات التقنين التي تتيح تحفيز المنافسة والارتقاء بتطور أسواق خدمات الاتصالات في أفضل الظروف. وقد تم تعديل و تميم قرار الوكالة المتعلق بتحديد كفاءات وشروط تفعيل قابلية حمل الأرقام الهاتفية في مناسبتين. وتجدر الإشارة إلى أنه تم اتخاذ قرار المدير العام للوكالة رقم 12/09 بتاريخ 06 دجنبر 2012 بغية إزالة كل العراقيل التي من شأنها منع المشتركين من ممارسة حقهم في تغيير المتعهد مع الاحتفاظ بأرقامهم. ومن بين أهم التعديلات التي تم إدخالها على القرار المذكور:

- تقليص أجل إلغاء الطلب من يومي عمل (2) إلى يوم عمل واحد (1) مع إلزامية تسليم وصل بالإيداع إلى المشترك الذي يتقدم بإلغاء طلبه لحمل الرقم ؛
 - يتوجب على كل متعهد مستقبل إخبار، مسبقا، المستعمل المتقدم بطلب حمل رقمه، بضرورة التحقق من الواجبات المترتبة عن فسخ عقده مع المتعهد الأمر. يلزم هذا الأخير بمنح المستعمل و بطلب منه، خلال أجل أقصاه 48 ساعة بالنسبة للأشخاص الذاتيين و ثلاثة (3) أيام بالنسبة للمقاولات، فاتورة تتضمن مصاريف فسخ العقد ؛
 - بتعين على المتعهدين المعنيين بعملية حمل الأرقام وضع نظام تبادل آلي لتسهيل وتأمين هذه العملية.
- وقد أفضى تفعيل هذا القرار الأخير إلى تقليص عدد الشكاوى ذات الصلة بعملية حمل الأرقام و ارتفاع سريع في عدد طلبات حمل الأرقام مقارنة مع السنوات السابقة.

6-4 تدبير طيف الترددات الراديوية

تتولى الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات تدبير الطيف الترددي لحساب الدولة. و تركز الطرق و المساطر المتبعة من قبل الوكالة على الممارسات و التوصيات الدولية و الجهوية في هذا المجال والتي تعتبر الطيف الترددي كمورد نادر. و تهدف هذه الطرق إلى استغلال الطيف بشكل أمثل و فعال، و لاسيما بالنسبة للمستعملين الكبار، على شاكلة متعدي شبكات المواصلات و القطاعات

والمؤسسات العمومية.

وهكذا، و تطبيقا لمقتضيات القانون رقم 24.96، تقوم الوكالة بتخطيط الطيف الترددي و تخصيصه و تنسيقه و مراقبته، على المستوى الوطني و بالنسبة لجميع خدمات المواصلات الراديوية.

1- أنشطة تخطيط الطيف الترددي

1-1 اعتماد المخطط الوطني للترددات

أعدت الوكالة، بتشاور مع المستعملين الرئيسيين، تخطيطا للمخطط الوطني للترددات والذي يبين، بالنسبة لكل شريط ترددات، الخدمات الراديوية المطابقة والمرخص لها على الصعيد الوطني.

2-1 مراجعة قرار الوكالة المتعلق بالاستعمال الحر للترددات أصدرت الوكالة قرارا جديدا يحدد الشروط التقنية لاستعمال التجهيزات الراديو كهربائية المكونة من أجهزة منخفضة القوة ومحدودة المدى، مما مكن من توجيه عدد من أشرطة الترددات الجديدة نحو الاستعمال الحر على المستوى الوطني.

ويأخذ هذا القرار بعين الاعتبار تطور التوجهات التكنولوجية الملاحظة على الصعيدين الإقليمي والدولي في مجال الاستعمال الحر للترددات.

3-1 إعادة تخطيط شريط GSM و إقامة شبكة GSM-Railway GSM-R (GSM-R) لأجل حاجيات مشروع الخط فائق السرعة للمكتب الوطني للسكك الحديدية

في إطار مشروع إقامة شبكة GSM-Railway GSM-R (GSM-R) لأجل حاجيات الخط فائق السرعة للمكتب الوطني للسكك الحديدية، عينت الوكالة مكتب خبرة لإنجاز دراسة تهم الجوانب التقنية والمالية والتنظيمية لعملية إعادة تخطيط شريط الترددات 915-960/880-925 MHz بالمغرب.

وتأتي هذه الدراسة تبعا للمراسلات المتبادلة بين الوكالة و المتعهدين الثلاثة للشبكات العامة للمواصلات من نوع GSM بالمغرب. وقد أسفرت هذه المشاورات على تحرير سعة إجمالية قدرها 4 MHz مزدوجة على شريط 900 MHz لفائدة شبكة GSM-R للمكتب المذكور.

وستعرض خلاصات هذه الدراسة على أنظار مجلس إدارة الوكالة للبت فيها و تكليف الوكالة بتنفيذها.

1-4 أنشطة إعادة تهيئة طيف الترددات

تتضمن عملية إعادة تهيئة طيف الترددات، القيام بمجموعة من الإجراءات الإدارية والمالية والتقنية الهادفة إلى السحب، الجزئي أو الكلي، للتجهيزات أو الاستعمالات على شريط ترددات معين من أجل استغلاله من طرف شبكات أخرى للاتصالات.

و في هذا الإطار، أتمت الوكالة، خلال سنة 2013، عملية إعادة تهيئة أشرطة الترددات 2400-2483,5 MHz و 2500-2700 من أجل إقامة، على التوالي، شبكات الاتصالات من تكنولوجيا WIFI ذات استعمال خارجي وشبكات الجيل الرابع بالمغرب. وقد تم تحرير هذه الأشرطة على مستوى مجموع التراب الوطني، مما مكن الوكالة من إعادة تخصيصها لفائدة المتعهدين الوطنيين الحاصلين على تراخيص لإقامة واستغلال الشبكات المتنقلة.

وعلى صعيد آخر وفي إطار تنفيذ المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا، تواصلت الوكالة مشاوراتها لإعادة تهيئة شريط الترددات 790-862 MHz مع المستعملين الحاليين بغير التحضير لإقامة شبكات الجيل الرابع وذلك في ضوء نتائج الدراسة التي تم الشروع فيها سنة 2013 في موضوع تحديد الشروط التقنية والكيفيات المالية لإقامة هذه الشبكات.

ولهذه الغاية، وقعت الوكالة اتفاقية إعادة تهيئة شريط الترددات 790-862 MHz مع أحد متعهدي البث الراديوي الذي قام بإخلاء قنوات البث الراديوي المستعملة في هذا الشريط. وقد تم تحرير هذه القنوات في المناطق المعينة.

2- أنشطة تعيين الترددات

خلال سنة 2013، تمت معالجة حوالي مائة طلب لتعيين الترددات، صادر عن مستعملي الطيف الترددي على المستوى الوطني. وتخص هذه الطلبات متعهدي الشبكات الوطنية للمواصلات والإدارات والمؤسسات العمومية ومتعهدي القطاع الخاص. كما تمت معالجة العديد من طلبات الاستعمال المؤقت للترددات لأجل حاجيات مختلف التظاهرات والأحداث.

على إثر ذلك، أعطت الوكالة موافقتها على تعيين 165 قناة ترددات لفائدة متعهدي البث الإذاعي والتلفزي بالمغرب، بناء على الطلبات التي وردت عليها من الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري. وأخيرا، تم الانتهاء سنة 2013، من عملية توحيد حظيرة الترددات

لبعض مستعملي الطيف الترددي على المستوى الوطني. وتندرج هذه العملية ضمن إطار تحيين الجاذبة الوطنية للترددات.

3- أنشطة التنسيق الدولي للترددات

في إطار التنسيق الدولي للترددات، درست الوكالة و عالجت أكثر من 989 طلبا للتنسيق يتعلق بأنظمة الخدمات الأرضية والفضائية التي تم إبلاغ الاتحاد الدولي للاتصالات بها وما يقارب 1418 طلبا للتنسيق الثنائي للترددات تم إبلاغ الاتحاد الدولي للاتصالات بها كذلك وأكثر من 364 عملية تعيين الترددات التي تحتاج لحماية على المستوى الدولي من أجل تسجيلها بالجاذبة المرجعية الدولية للترددات.

إضافة الى ذلك، تم إبرام اتفاقيات مع كل من البرتغال و اسبانيا في إطار الاجتماعات الثنائية تهم تنسيق حوالي 556 تعيين يخص محطات البث الراديوي الصوتي FM والتلفزة الرقمية والتي تم إبلاغ الاتحاد الدولي للاتصالات بها لتسجيلها بالجاذبة المرجعية الدولية للترددات

4-7 المراقبة التقنية وتقييم جودة خدمة

الشبكات العامة للاتصالات

تشكل عملية مراقبة الطيف الترددي مكونا أساسيا من مكونات تدبير هذا الطيف، حيث تهدف إلى التأكد من مدى احترام المستعملين للقواعد التقنية والإدارية المنصوص عليه في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل و المضمنة في الأذون المسلمة من طرف السلطة المختصة.

1- مراقبة طيف الترددات الراديوية

تخص مهام مراقبة الشبكات والتجهيزات الراديوية العملية التالية:

- إعداد مخطط العمل لإنجاز المراقبة التقنية :
- < مراقبة مطابقة الشبكات المستقلة الراديوية الكهربائية ؛
- < مراقبة مطابقة محطات الإرسال المقامة فوق السفن ؛
- < مراقبة الشبكات المستقلة الراديوية الكهربائية الملغاة عبر عملية مسح الترددات المطابقة ؛
- < مراقبة أشرطة الترددات.

< تحليل نتائج مختلف أنواع المراقبة.

المحمولة وشهادة الهواة.

2- مراقبة المطابقة

أنجزت الوكالة، خلال سنة 2013، 310 عملية مراقبة توزعت كالتالي :

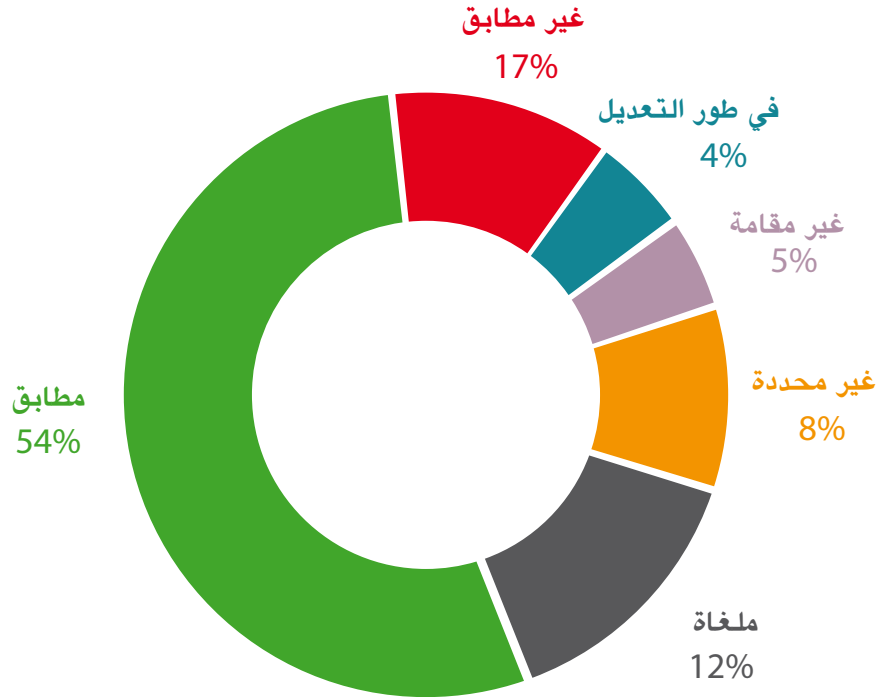
- مراقبة المطابقة همت 110 شبكة مستقلة راديوكهربائية؛
- مراقبة و مسح لـ 80 ترددا تم إلغاؤه،
- مراقبة 120 محطة راديوكهربائية للسفن.

و لكل شبكة تمت مراقبتها، ترسل نسخة من محضر المراقبة إلى الهيئات المعنية، لأجل تحيين الجذاذة الوطنية للترددات و قاعدة المعطيات المتعلقة بالفوترة.

بالنسبة للشبكات المصرح " بعدم مطابقتها" للشروط المحددة في الأذون المسلمة والخاصة بها، تم إرسال إنذارات للمستعملين المعنيين من أجل الامتثال لمقتضيات الأذون المسلمة من طرف الوكالة وذلك داخل أجل لا يتعدى شهرا واحدا.

- معالجة حالات التشويش ؛
- قياس المجالات الكهرومغناطيسية في إطار معالجة الشكايات المتعلقة بالأخطار المرتبطة بآثار الإشعاعات على الصحة؛
- المراقبة المنجزة في إطار التحقق من إنجاز المشاريع المدرجة في إطار الخدمة الأساسية للمواصلات ؛
- قياس جودة خدمة الشبكات العامة للاتصالات ؛
- تحليل المعطيات التقنية و مؤشرات الأداء المسلمة من لدن المتعهدين والتي تهم شبكات الاتصالات المتنقلة من الجيلين الثاني والثالث ؛
- تحليل المعطيات التقنية المسلمة من لدن المتعهدين والتي تهم الربط البيني لشبكات المتعهدين ؛
- تتبع مستوى تغطية الشبكات العامة للاتصالات ؛
- إعداد وتنظيم والإشراف على اختبارات الحصول على شهادة ممارس مكلف باستعمال التجهيزات الراديوية

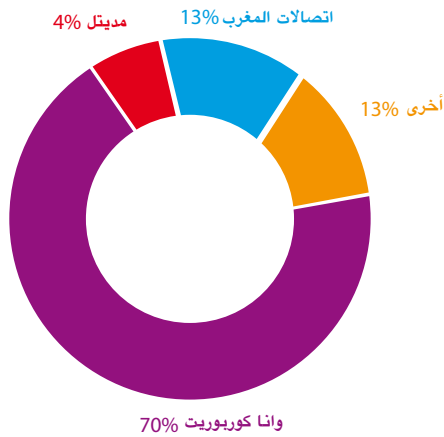
المعالجة حسب نتائج المراقبة



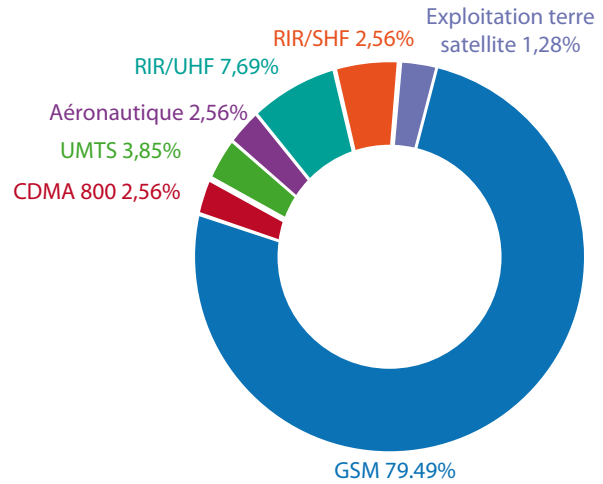
3- معالجة حالات التشويش

تعد عملية معالجة حالات التشويش آلية للفحص من أجل تسوية المشاكل الناتجة عن التداخلات والتي من شأنها التأثير على الشبكات الراديوكهربائية . كما تمكن من معرفة مصدر التشويش واقتراح الحلول الملائمة. خلال سنة 2013، عالجت الوكالة 78 شكاية تتعلق بالتشويش.

معالجة حالات التشويش حسب عدد الشكايات



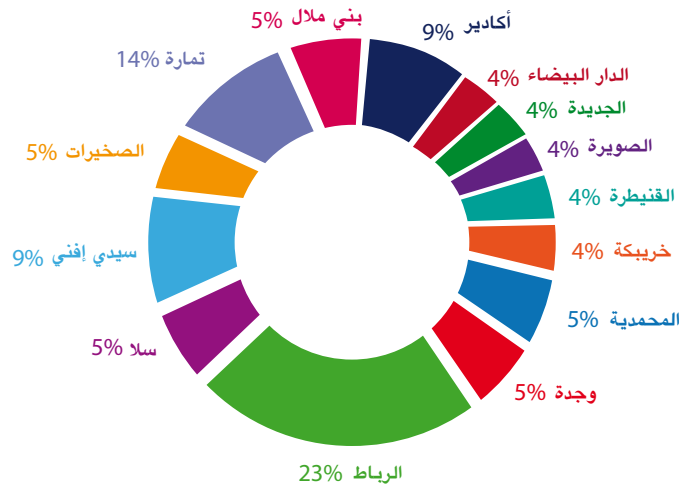
معالجة حالات التشويش حسب نوع الخدمة



4- معالجة الشكايات المتعلقة بآثار الإشعاعات على الصحة

خلال سنة 2013، تلقت الوكالة 22 شكاية تتعلق بتقييم آثار الإشعاعات على الصحة. وقد خضعت هذه الشكايات لعمليات قياس تقنية بعين المكان حيث تم إبلاغ المعنيين بالأمر بالنتائج التي أسفرت عنها.

عدد الشكايات المتعلقة بآثار الإشعاعات على الصحة المعالجة حسب المدن



بالنسبة لمجموع القياسات التي تم إنجازها بعين المكان، أبانت النتائج المحصل عليها أن قيمة المجالات المغناطيسية، موضوع القياس، هي دون مستوى الحد من التعرض الإشعاعي المحدد في منشور وزارة الصحة رقم 21 بتاريخ 22 مايو 2003.

اختبار الحصول على شهادة ممارس

نوع الاختبار	الدورة	عدد المشاركين/ الممتحنين	نسبة النجاح
شهادة محدودة مهاتف راديوي • الاختبار النظري بالمعهد الوطني للبريد والمواصلات (الرباط) • الاختبار العملي بالمدرسة القديمة للبريد و المواصلات (الرباط)	6 أبريل 2013	46	89%
شهادة عامة لمشغل للنظام العالمي للنجدة والسلامة البحرية منظم بالمعهد العالي للدراسات البحرية بالدار البيضاء.	21 يونيو 2013	24	100%

على مقاربتين إثنيتين، وهما :

- تحليل جداول البيانات الشهرية المتضمنة للمؤشرات الرئيسية للأداء، المسماة KPI أو لتلك التي تطلبها الوكالة من المتعهدين والتي تهم مدى جودة الشبكة خلال الأحداث أو المناسبات المهمة أو الاستثنائية ؛
- القيام بحملات القياس على أرض الواقع لتقييم مدى جودة الخدمة.

تهدف الوكالة من هذه الحملات إلى التحقق من مدى احترام متعهدي الشبكات العامة للمواصلات لالتزاماتهم المنصوص عليها في دفاتر تحملاتهم المتعلقة بجودة الخدمة. كما تهدف إلى إجراء تقييم موضوعي وعلمي لجودة الخدمة بناء على معايير وبرتوكولات القياس ملائمة و مُعَايِرَة.

- خلال سنة 2013، أنجزت الوكالة ست (6) حملات لقياس جودة الخدمة المقدمة من طرف الشبكات العامة للاتصالات همت العديد من الخدمات.

5- مراقبة جودة خدمة متعهدي الشبكات العامة

للاتصالات.

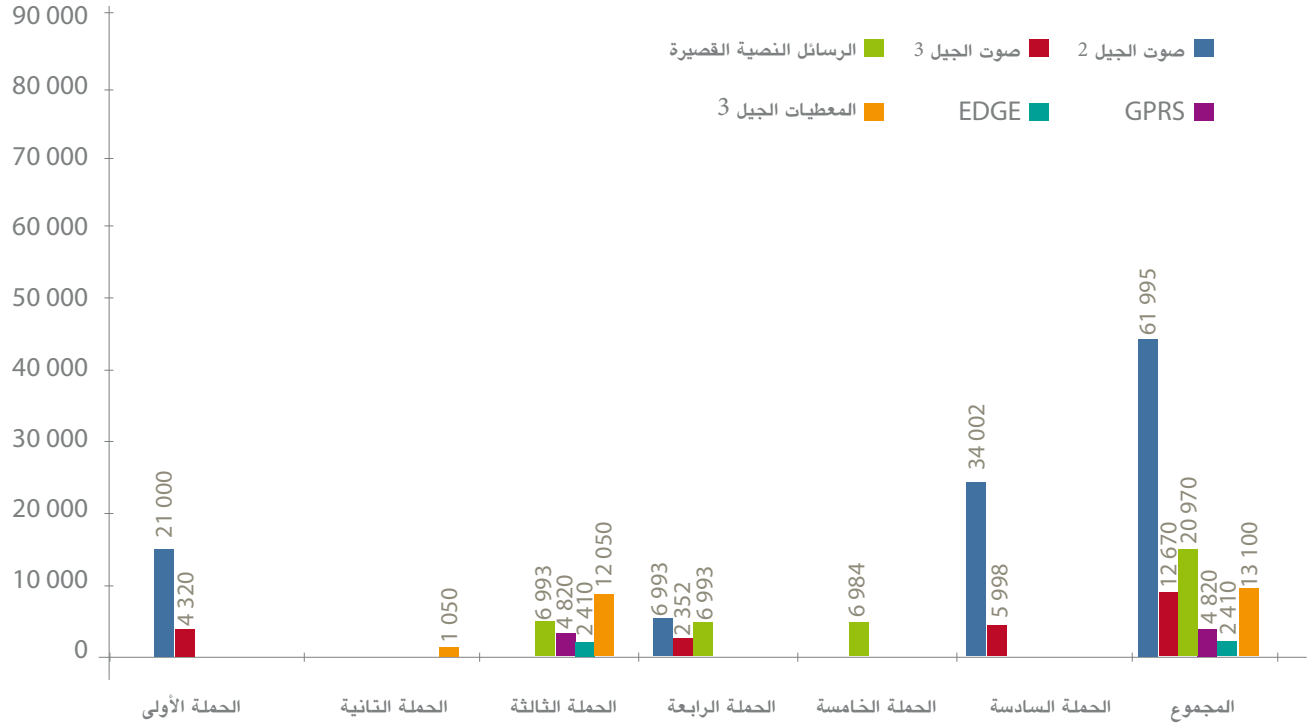
حملات قياس جودة الخدمة

في إطار الإختصاصات الموكولة لها، تضطلع الوكالة بمهمة تتبع جودة الخدمات المقدمة من لدن متعهدي الشبكات العامة للاتصالات، وذلك من خلال إجراء حملات منتظمة لقياس مؤشرات جودة هذه الخدمات انطلاقا من عينات ذات دلالة.

وترمي هذه المؤشرات إلى التحقق من توفر الخدمة والولوج إليها واستمراريتها وتوافرها وصدقيتها. وتهم هذه المؤشرات كل من الخدمة الهاتفية (الصوت): (نسب الإخفاق و الانقطاع والنجاح) وإرسال المعطيات (مدة الربط، مدة التحميل، نسبة الاستقبال، صبيب الإرسال، نسبة الأخطاء في المعطيات...). و تهدف هذه المراقبات إلى ضمان توفير مستوى مُرضٍ للزبناء فيما يخص جودة الخدمة.

تعتمد الوكالة، من أجل تتبع جودة خدمة متعهدي الاتصالات،

حملات قياس جودة الخدمة المنجزة سنة 2013



عدد قياسات الجودة حسب نوع الخدمات

عدد القياسات	صنف المواقع (العدد)	طبيعة القياسات
22 086	مدن كبرى 6	خدمة الصوت الجيل 2
17 049	مدن متوسطة 8	
9 120	مدن صغيرة 6	
3 450	محاوير السكة الحديدية 8	
5 160	الطريق السيارة 8	
5 130	الطرق الوطنية 14	
61 995	مجموع قياسات خدمة الصوت من الجيل 2	
11 494	مدن كبرى 6	خدمة الصوت الجيل 3
1 176	مدن متوسطة 1	
12 670	مجموع قياسات خدمة الصوت الجيل 3	
15 552	مدن كبرى 6	خدمة الرسائل النصية القصيرة
4 767	مدن متوسطة 3	
651	مدن صغيرة 1	
20 970	مجموع قياسات خدمة الرسائل النصية القصيرة	
3 000	مدن كبرى 6	خدمة GPRS
1 380	مدن متوسطة 3	
440	مدن صغيرة 1	
4 820	مجموع قياسات خدمة GPRS	
1 500	مدن كبرى 6	خدمة EDGE
690	مدن متوسطة 3	
220	مدن صغيرة 1	
2 410	مجموع قياسات خدمة EDGE	
8 200	مدن كبرى 6	خدمة المعطيات الجيل 3
3 800	مدن متوسطة 4	
1 100	مدن صغيرة 1	
13 100	مجموع قياسات خدمة المعطيات الجيل 3	

آلية لتتبع جودة خدمة الشبكات المتنقلة

أحدثت الوكالة آلية لتتبع جودة خدمة الشبكات الوطنية المتنقلة، وتستند هذه الآلية على العناصر التالية :

- إنجاز حملات قياس منتظمة على أرض الواقع لجودة خدمة مختلف الشبكات وفق منظور المستعملين، ونشر النتائج بصفة دورية على الموقع الإلكتروني للوكالة ؛
- تلقي وتحليل، على أساس شهري، للبيانات المرسلّة من قبل كل متعهد ؛

- تلقي وتحليل للبيانات التقنية، على أساس فصلي، تهم وضعية جودة الخدمة بالنسبة للربط البيني للشبكات المتنقلة (سعة حزم الربط البيني، سعة دارات التشوير، معدلات تحمل حزم الربط البيني، ...).

آلية تتبع تغطية الشبكات

تعتبر تغطية الشبكات المتنقلة أكبر دعامة لعملية التقنين بقطاع الاتصالات. وستمكن هذه الآلية التي توجد قيد الوضع من :

- التوفر على البيانات المحينة حول تغطية الشبكات المتنقلة ؛
- تميم مراقبة جودة الخدمة والتتبع الشهري لمؤشرات الأداء (KPI) ؛
- مراقبة معدل التغطية الجغرافية وتغطية الساكنة كما تم تبليغها من طرف المتعهدين ؛
- ضمان صدقية المعلومات الموجهة للمستهلكين حول الحالة الدقيقة للتغطية من خلال نشر تقارير.

6- تسويق أجهزة و معدات الاتصالات

تهم عملية المراقبة هذه الشركات التي تقوم بتسويق معدات الاتصالات و التجهيزات الراديوكهربائية بالمغرب وذلك لغاية :

- تقييم مدى احترام الالتزامات التنظيمية في مجال استيراد معدات الاتصالات ؛

- الإعلام والتحسيس بإجراءات القبول الجاري بها العمل المتبعة من قبل الوكالة.

في هذا الإطار، خضعت 38 شركة للمراقبة، غالبيتها كانت في وضعية سليمة. في حين، طُلب من الشركات الأخرى تسوية وضعيتها و تم إطلاعها على المساطر الجاري بها العمل و المتعلقة بالموافقة.

7- مراقبة مقدمي الخدمات ذات القيمة المضافة

يركز هذا النوع من المراقبة على مقدمي الخدمات ذات القيمة المضافة (SVA)، وقد همت حملة المراقبة 33 من قرى ومدن المملكة. وقد تمت مراقبة 427 ناديا للإنترنت و100 مركز نداء، أسفرت عن معاينة ضعف احترام مقدمي خدمة الإنترنت (نوادي للإنترنت) للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل، و عدم القيام بتصريح مسبق لدى الوكالة.

وقد قام معظم أصحاب نوادي الإنترنت التي تمت مراقبتها و الذين يوجدون في وضعية غير قانونية بتسوية وضعياتهم، في حين أحيلت ملفات النوادي الأخرى على المحاكم المختصة من أجل تحريك الدعوى العمومية في مواجهتهم.

المعدات الطرفية والتجهيزات الراديوكهربائية الموافق عليها من لدن الوكالة

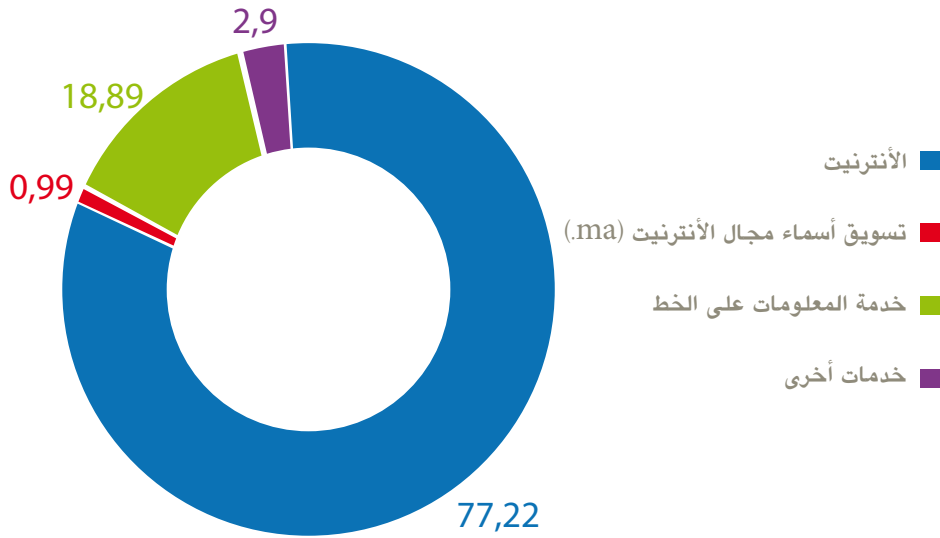


9-4 التصريح بتقديم الخدمات ذات القيمة المضافة

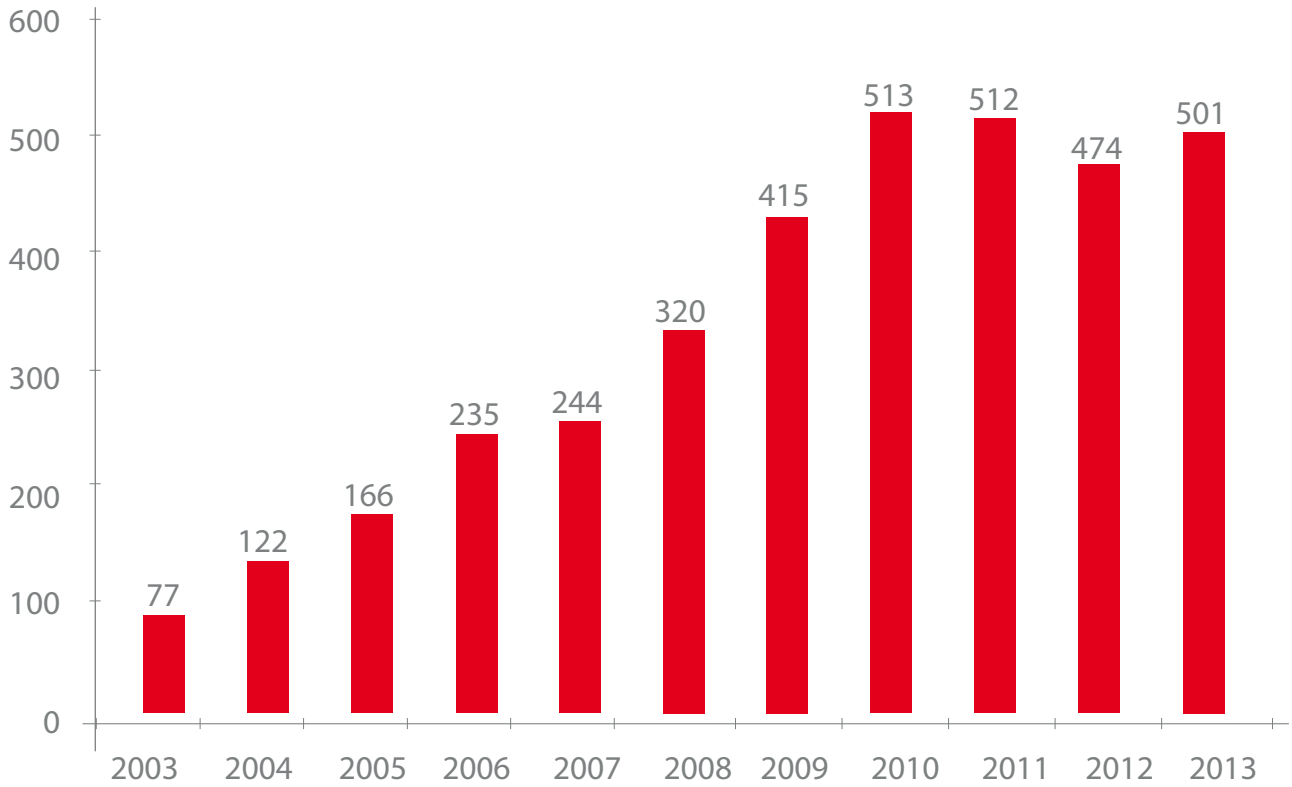
خلال سنة 2013، تم تسجيل 479 تصريحاً جديداً بتقديم خدمة ذات قيمة مضافة لدى الوكالة، أي بزيادة 4.13%. ويعود سبب هذه الزيادة إلى المراقبة المنتظمة التي تقوم بها مصالح الوكالة بعدد من المدن للتأكد من مدى قانونية التصاريح التي يتوفر عليها مقدمو الخدمات ذات القيمة المضافة. وقد همت عمليات المراقبة هذه 527 مقدم خدمة.

ونشير هنا إلى تراجع عدد نوادي الأنترنت جراء المنافسة وتعدد العروض التي يقدمها متعهدو الاتصالات. وتتنوع الحظيرة الإجمالية المكونة من 2651 تصريحاً على النحو التالي :

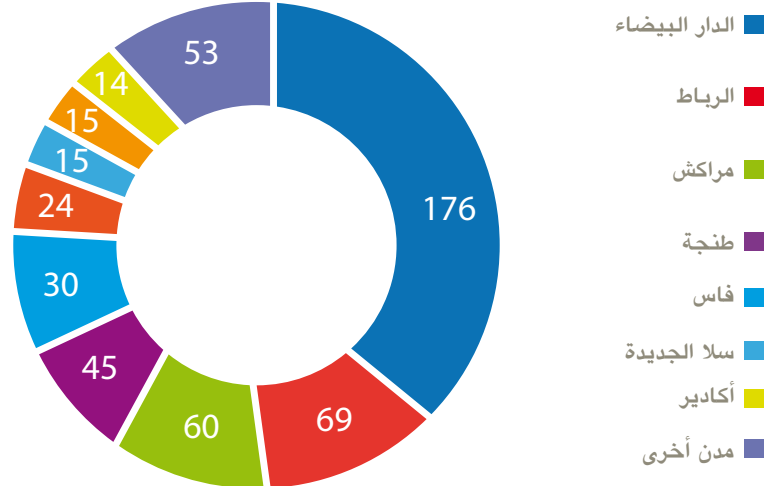
توزيع التصاريح حسب نوع الخدمة



تطور عدد مراكز النداء المصرح بها



توزيع مراكز النداء المصرح بها حسب المدن



10-4 نظم المعلومات بالوكالة

شهدت سنة 2013، إنجاز بعض المشاريع ذات أهمية خاصة بالنظر إلى تأثيرها على السيطرة و تأمين المعلومات بداخل الوكالة.

وفي هذا الإطار، تم إنجاز دراسة لتصنيف الرصيد المعلوماتي بالوكالة، تضمنت إجراء جرد لمصادر المعلومات وتعيين ماسك لها وتصنيفها. و تحديد مستوى حمايتها من حيث حساسيتها وسياس استخدامها و وضع تدابير السلامة الملائمة على أساس معايير التوافر والسرية والتمامية والاقتفاء.

من جهة أخرى، يتضمن مشروع إنشاء مركز المعلومات "Infocentre" بالوكالة إحداث أداة لتحمل المعطيات ومعالجة المؤشرات وإحداث الجداول البيانية بكيفية آلية مع ترشيد مسلسل الإحداث هذا، مع التقليل، ما أمكن، من هامش الخطأ وتسهيل الحصول على تاريخ البيانات القطاعية.

و سيتمكن لهذا النظام الآلي لتوحيد واستغلال البيانات، أن يتيح للوكالة تقييم سوق الاتصالات و قيادته و تتبعه على نحو أفضل. لدى، فإن الهدف من إحداث مركز المعلومات "Infocentre" هو تمكين أصحاب القرار بالوكالة من معطيات متناسقة وتوفير أداة تحليل مرنة و متطورة تمكن من استخراج إحصاءات و جداول بيانات قطاعية.

11-4 تدبير أسماء نطاق الإنترنت "ma"

تتولى الوكالة مهمة تدبير اسم نطاق الإنترنت للمغرب "ma". وتشرف، بالخصوص، على سوق إعادة بيع أسماء النطاق "ma". وعند متم سنة 2013، تم التصريح لإثني وثلاثين (32) مقدا لهذه الخدمات من أجل تسويق تسجيل أسماء النطاق "ma". وتتلقى الوكالة وتعالج الشكاوى التي يتقدم بها أصحاب و مقدمو خدمات أسماء النطاق.

ومن جانب آخر، تتولى الوكالة تتبع نشاط مقدمي الخدمة هؤلاء وتسهر بالخصوص على احترام "ميثاق التسمية" الذي ينظم اسم النطاق الوطني.

كما تقوم الوكالة بالمصادقة المسبقة على تسجيل أسماء النطاق "ma"، التي تتعلق بالمصطلحات المحجوزة أو الممنوعة أو تلك المطلوبة تحت التمديدات الوصفية، «gov.ma» «ac.ma» «press.ma» وأخيرا الأسماء التي من شأنها المساس بحقوق الملكية الفكرية للغير.

وتتلقى، أيضا، الوكالة وتعالج طلبات المعلومات المتعلقة بتدبير اسم النطاق "ma": والشكاوى المتعلقة ببعض عمليات التدبير كنقل أسماء النطاق بين مقدمي الخدمات أو تحيين المعطيات و كذلك المشاكل ذات طبيعة تقنية كالتشكيل (configuration) أو

طبقا لأحكام القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات كما تم تعديله وتتميمه بالقانون رقم 29.06، تتولى الوكالة مهام السلطة الوطنية لاعتماد ومراقبة المصادقة الإلكترونية. غير أنه بمقتضى الموسم رقم 509-11-2 بتاريخ 22 شوال 1422 (21 سبتمبر 2011) الذي يتم المرسوم 673-82-2 بتاريخ 3 يناير 1983 بتنظيم إدارة الدفاع الوطني وإحداث المديرية العامة لأمن نظم المعلومات، فقد أسند هذا الاختصاص الى المديرية المذكورة.

وفي انتظار الموافقة على الإطار القانوني الجديد الذي تم إعداد مقتضياته من قبل الوكالة منذ نهاية سنة 2011، بتشاور مع الهيئات المعنية، ظلت الوكالة، تمارس هذه المهام، خاصة، تتبع نشاط مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية المعتمد والرد على الطلبات الصادرة عن فاعلين يرغبون في الحصول على اعتماد كمقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية.

ولهذا الغرض، قامت الوكالة بتتبع إنجاز خطة العمل المنبثقة عن مهمة التحقق من مدى مطابقة أنشطة مقدم خدمات المصادقة الإلكترونية المعتمد، بريد المغرب، التي تم البدء فيها في نهاية سنة 2012. وقد شملت خطة العمل هذه التوصيات التي يجب على بريد المغرب أن يقوم بتنفيذها وفق روزنامة زمنية متفق بشأنها. منذ شهر يناير 2014، لم تعد هذه المهام من اختصاص الوكالة و تم نقلها إلى المديرية العامة لأمن نظم المعلومات التابعة لإدارة الدفاع الوطني،

4-13 الثقة الرقمية

مكن مشروع الثقة الرقمية، الذي أعدته الوكالة، سنة 2005، من حصر الإشكاليات المرتبطة بالموضوع، بشكل أفضل، من خلال ثلاثة محاور وهي :

- أمن الشبكات و نظم المعلومات والتبادل الإلكتروني ؛
- حماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية ؛
- مكافحة الجريمة الإلكترونية.

بالنسبة للمطابقة مع أحكام القانون رقم 09-08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ونصوصه التطبيقية، أودعت الوكالة 23 تصريحاً و 31 طلب ترخيص لدى الهيئة الوطنية لمراقبة وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

تحديد المعايير (paramétrage) على مستوى منطقة "نظام اسم النطاق" أو ما يعرف بـ DNS لـ « ma. » أو على مستوى whois. يتم حل النزاعات المتعلقة بأسماء النطاق "ma" والمرتبطة بالعلامات الصناعية أو التجارية أو بعلامات الخدمة المحمية بالمغرب في إطار نظام غير قضائي أعدته المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وفي هذا الإطار، وضعت الوكالة، بتعاون مع المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، نظام للمسطرة البديلة لفض مثل هذه النزاعات. وهكذا، كان اسم النطاق « venteprivee.ma » موضوع هذه المسطرة، خلال سنة 2013، قصد نقله لفائدة الشخص المطالب به.

وفي إطار وضع قاعدة محورية جديدة لتدبير أسماء النطاق « ma. » و "المغرب"، أعلنت الوكالة، في شهر أبريل سنة 2011، على استشارة من أجل اختيار متعهد لأسماء النطاق "ma"، حيث لم تسفر هذه الاستشارة عن اختيار متعهد لهذه العملية يستجيب لمجموع الشروط الإدارية والتقنية المطلوبة.

بعد ذلك، اعتمدت الوكالة، سنة 2013، على مقارنة جديدة لاختيار متعهد لأسماء النطاق "ma" عبر استشارة أخرى بناء على دفتر تحملات ينص على مرحلتين لتقديم الخدمة :

- المرحلة الأولى: مرحلة التنفيذ و التي يقوم متعهد أسماء النطاق خلالها بتأمين تصميم القاعدة المحورية لتدبير أسماء النطاق "ma" و "المغرب" و اقتنائها وإقامتها و اختبارها ؛
- المرحلة الثانية: مرحلة الاستغلال و التي يقوم متعهد أسماء النطاق خلالها بتأمين التدبير اليومي للقاعدة المحورية التي تم إحداثها.

وقد قامت الوكالة بتعيين اتصالات المغرب كمستغل للقاعدة المحورية الجديدة لتدبير أسماء النطاق "ma"، حيث تم التوقيع، بين الطرفين، على اتفاقية تروم إحداث و استغلال هذه القاعدة المحورية الجديدة لأسماء النطاق "ma" و "المغرب".

من جهة أخرى، و في ما يخص الجوانب التنظيمية ذات الصلة، ستعمل الوكالة على مراجعة وتبني الإطار التنظيمي الذي ينظم أسماء النطاق "ma" و على تحديد الإطار الملائم لأسماء النطاق بالحرف العربي "المغرب" وذلك بتشاور مع الفاعلين المعنيين.

4-12 المصادقة الإلكترونية والتشفير

5- تطور أسواق الاتصالات



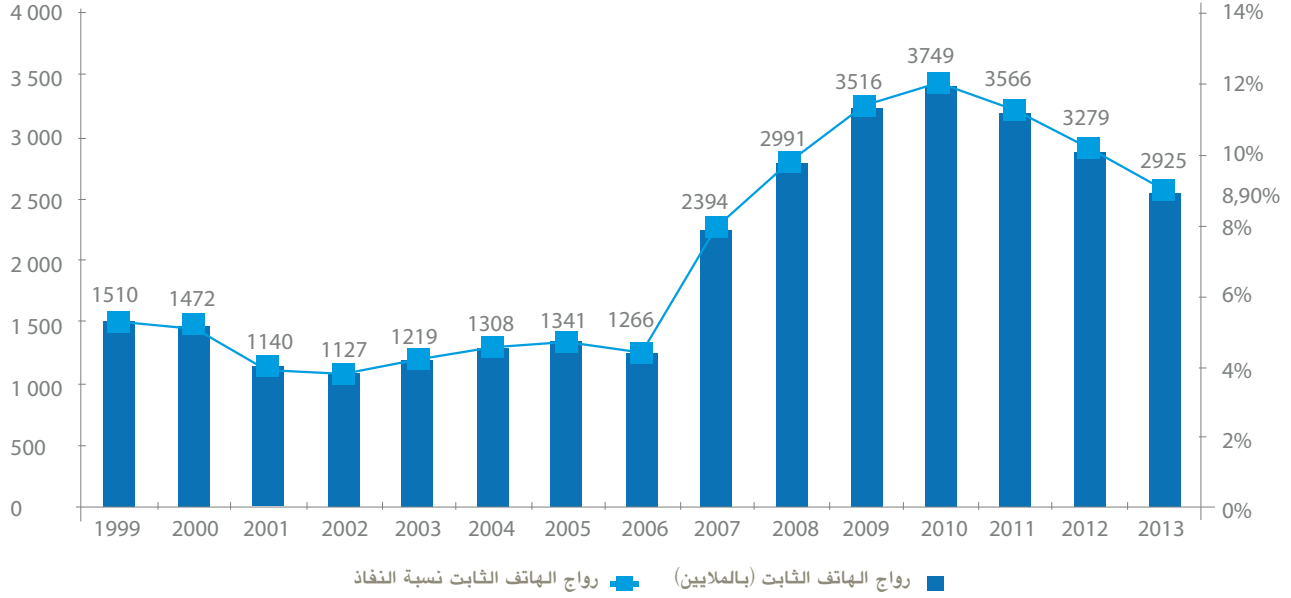
تطور أسواق الاتصالات

سجلت سنة 2013 مواصلة تطور الولوج واستعمال خدمات الاتصالات، لا سيما الأنترنت والهاتف المتنقل. وبنسبة نمو سنوية تقدر بـ 45.97%، بلغت حظيرة الأنترنت قرابة ستة (06) ملايين مشترك، محققة بذلك نسبة نفاذ تقارب 17.6% من الساكنة. ويعزى هذا النمو لدينامية عروض الأنترنت من الجيل الثالث، وبالخصوص الخدمات التي تزوج بين الصوت والمعطيات، مما يتيح للمستعمل الولوج بسهولة للعروض بدون التزام وبحركية تامة. بالنسبة للهاتف المتنقل، فقد سجل دينامية قوية من حيث استعمال خدمات الصوت والمعطيات. كما عرفت سنة 2013، مقارنة مع سنة 2012، ارتفاعا قدره 23.2% من الدقائق و 59.4% بالنسبة للرسائل النصية القصيرة المرسلة. ويرجع هذا الارتفاع إلى الانخفاض المتواصل في أسعار الهاتف المتنقل والثابت وخدمات الأنترنت.

1- الهاتف الثابت

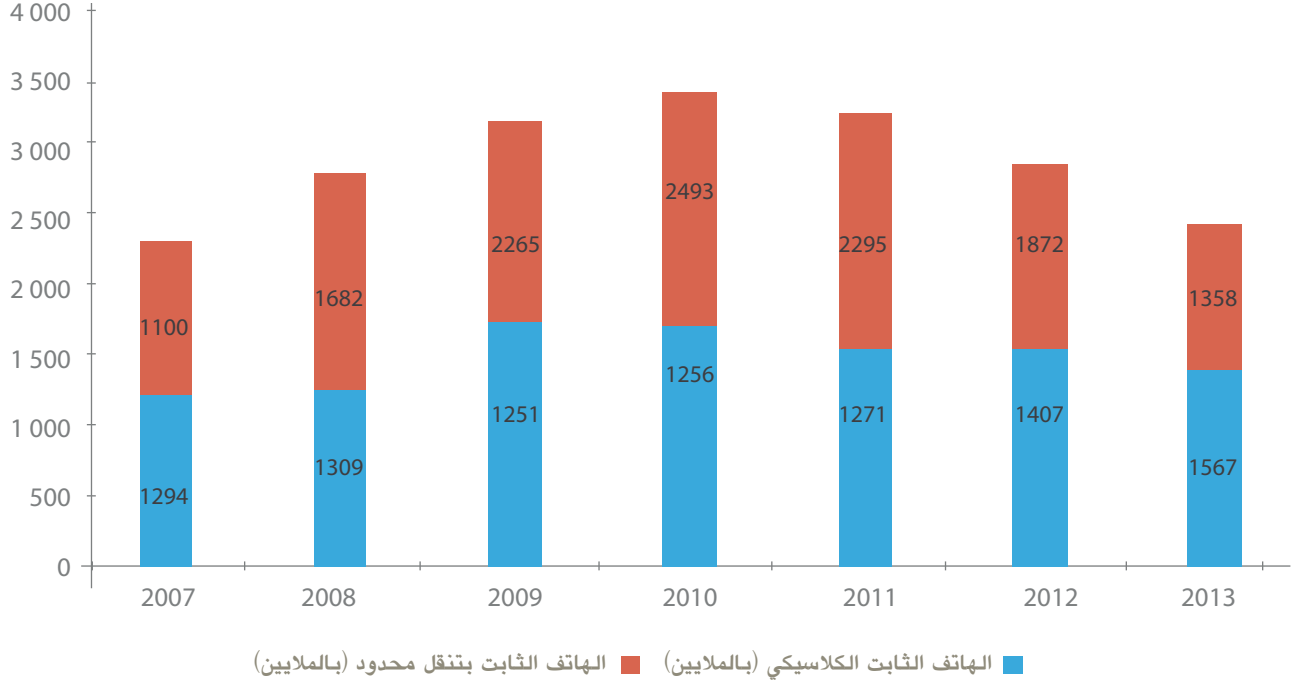
برسم سنة 2013، بلغت الحظيرة الإجمالية للهاتف الثابت 2.9 مليون مشترك مقابل 3.3 مليون خلال سنة 2012، أي بتراجع قدره 10.8% خلال سنة واحدة. وبلغ الهاتف الثابت بتنقل محدود 1.36 مليون مشترك أي ما يقارب نصف حظيرة المشتركين في الهاتف الثابت. وعلى إثر هذا الانخفاض، انتقلت نسبة نفاذ الهاتف الثابت من 10.08% نهاية 2012 إلى 8.9% متم سنة 2013.

تطور و نسبة النفاذ إلى الهاتف الثابت



كما تراجع حظيرة الهاتف الثابت بتنقل محدود خلال السنوات الأربع الأخيرة، بخلاف الهاتف الثابت العادي الذي عرف تطورا إيجابيا.

التطور السنوي و توزيع حظيرة الهاتف الثابت

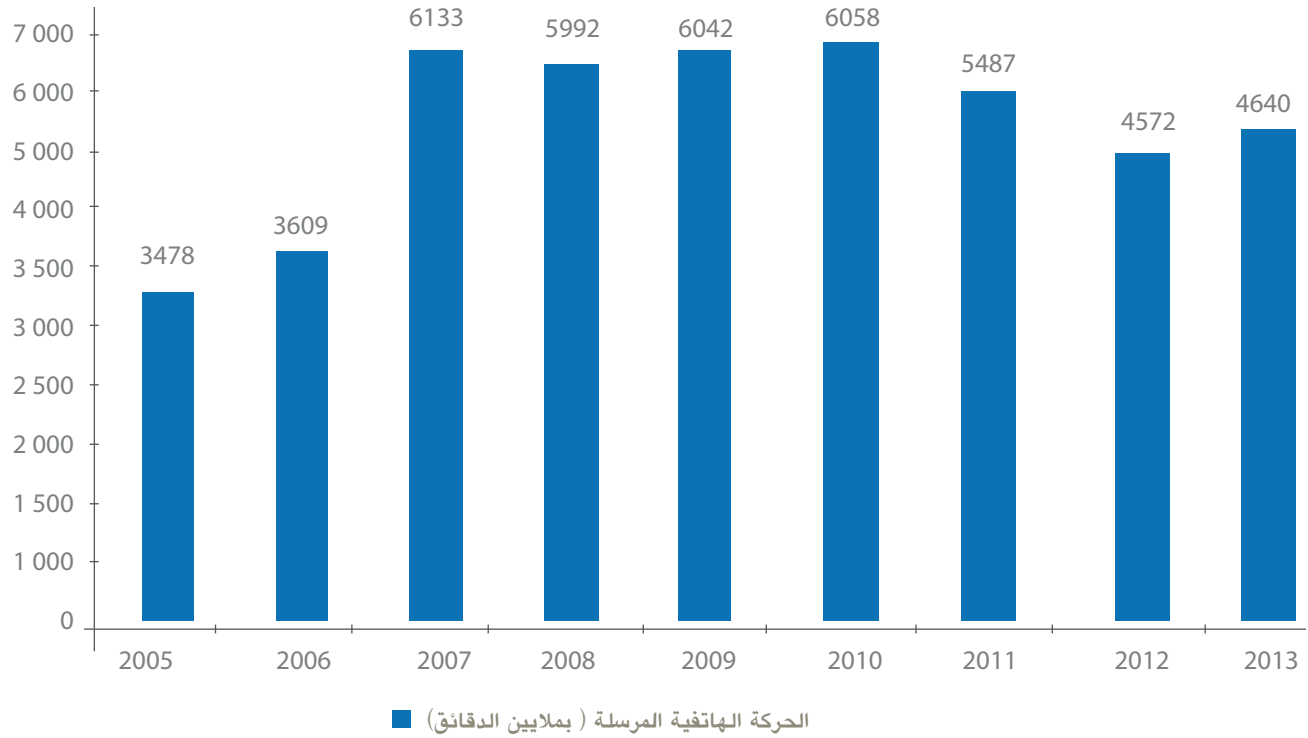


يبين توزيع حظيرة المشتركين في الهاتف الثابت ما بين المقيمين والمهنيين والمخادع الهاتفية تراجعاً طفيفاً في حصة المقيمين لفائدة المهنيين، حيث يوضح الجدول الآتي بأن المشتركين المقيمين يحتلون صدارة السوق باستحواذهم على نسبة 83.67% من مجموع الحظيرة، متبعين بالمشاركين المهنيين بنسبة 14.88% وبالمخادع الهاتفية بنسبة 1.45%.

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
%83,67	%85,33	%85,66	%85,37	%84,49	%82,11	%80,4	%64,2	حصة المشتركين المقيمين
%14,88	%13	%11,68	%10,75	%11,01	%12,54	%12,9	%23,	حصة المشتركين المهنيين
%1,45	%1,67	%2,67	%3,88	%4,50	%5,35	%6,7	%12,4	حصة المخادع الهاتفية
2.924.861	3.279.054	3.566.076	3.749.364	3.516.281	2.991.158	2.393.767	1.266.119	العدد الإجمالي لخطوط الهاتف الثابت

مع نهاية 2013، يمتلك المتعهد "وانا كوربوريت Wana Corporate" حصة قدرها 51.62% من سوق الهاتف الثابت، متبوعا بالمتعهد اتصالات المغرب بنسبة 47.33% و يليهما المتعهد ميدي تيلكوم بنسبة 1.05%.
و خلافا للانخفاض الذي تعرفه حظيرة المشتركين في الهاتف الثابت، تظل الحركة الهاتفية الثابتة، تقريبا، في نفس المستوى مقارنة مع سنة 2012، إذ بلغت حركة الهاتف الثابت الصادرة، سنة 2013، 4640 مليون دقيقة مسجلة نموا طفيفا سنويا نسبته 1.48%.

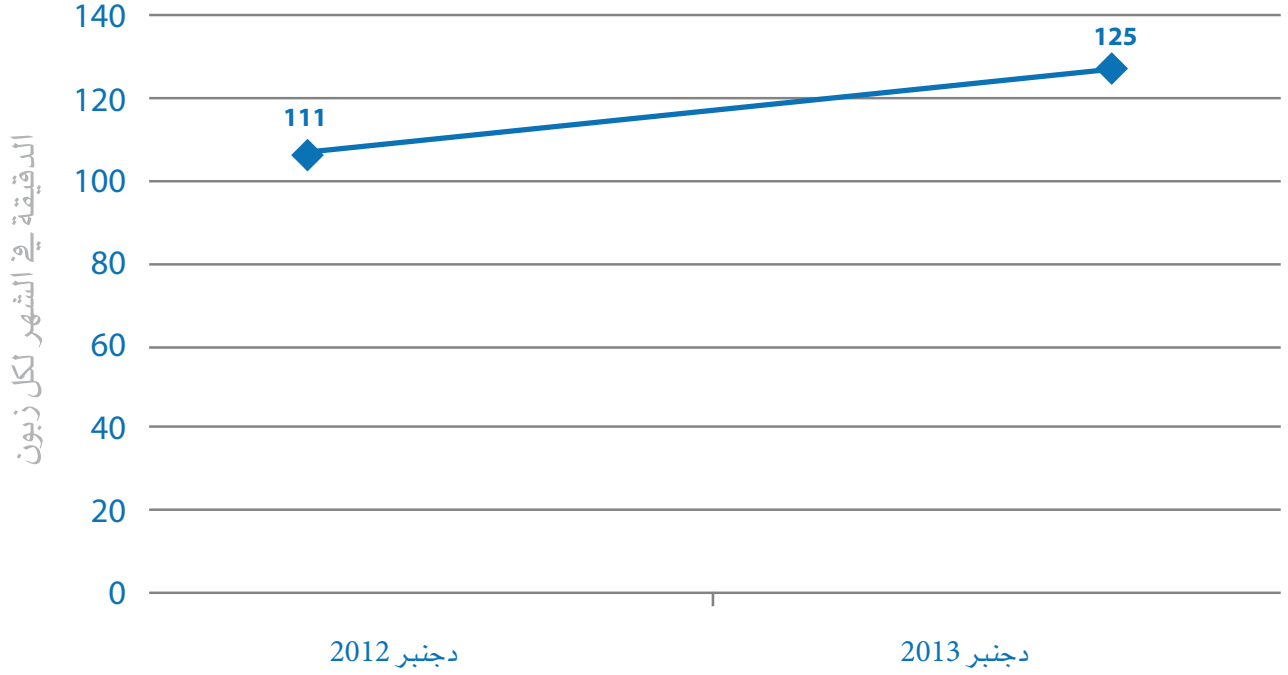
تطور الحركة الهاتفية الصادرة للهاتف الثابت*



* ابتداء سنة 2007، يمثل هذا الرقم الحركة الهاتفية الصادرة عن شبكات الهاتف الثابت والهاتف الثابت بتنقل محدود.

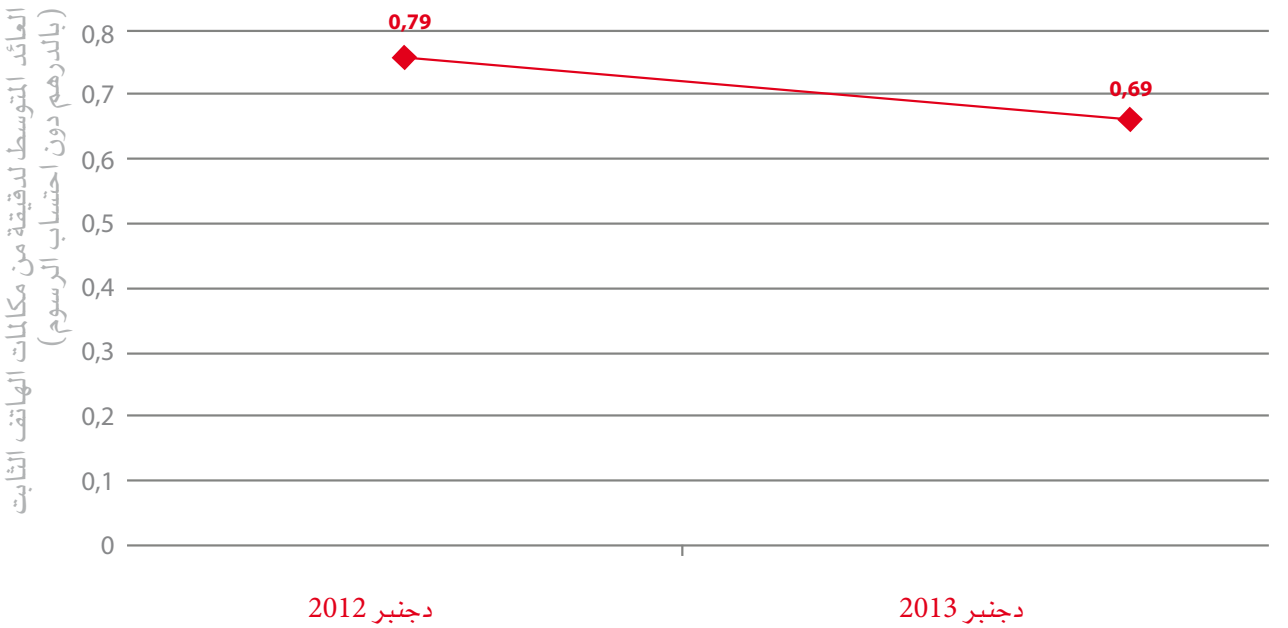
عرف الاستعمال المتوسط الشهري الصادر عن كل زبون للهاتف الثابت ارتفاعا نسبته 13% ما بين متم سنة 2012 و نهاية سنة 2013، منتقلا من 111 الى 125 دقيقة في الشهر.

تطور الاستعمال المتوسط الشهري الصادر عن كل زبون للهاتف الثابت



سجل سعر مكالمات الهاتف الثابت الذي يقاس بالعائد المتوسط للدقيقة تراجعاً، حيث انتقل من 0.79 درهم دون احتساب الرسوم، مع نهاية سنة 2012، إلى 0.69 درهم دون احتساب الرسوم، مع متم 2013، أي بانخفاض قدره 13%.

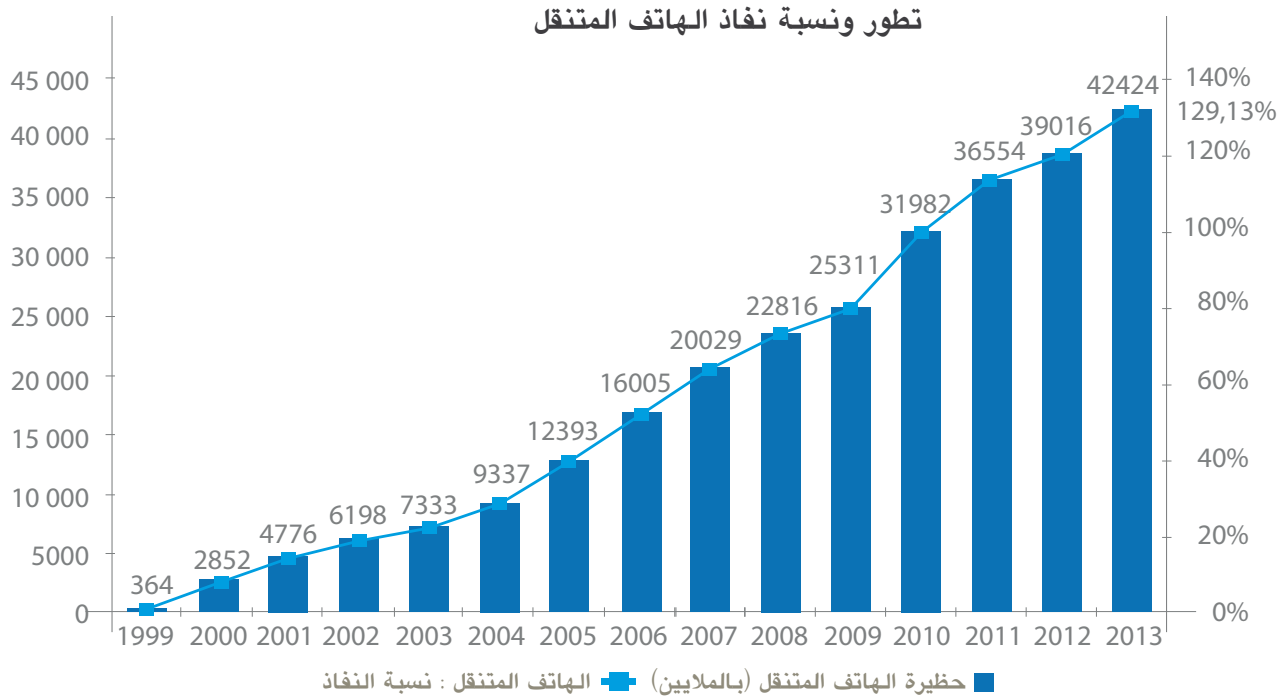
تطور العائد المتوسط للدقيقة في الشبكة الثابتة



2- الهاتف المتنقل

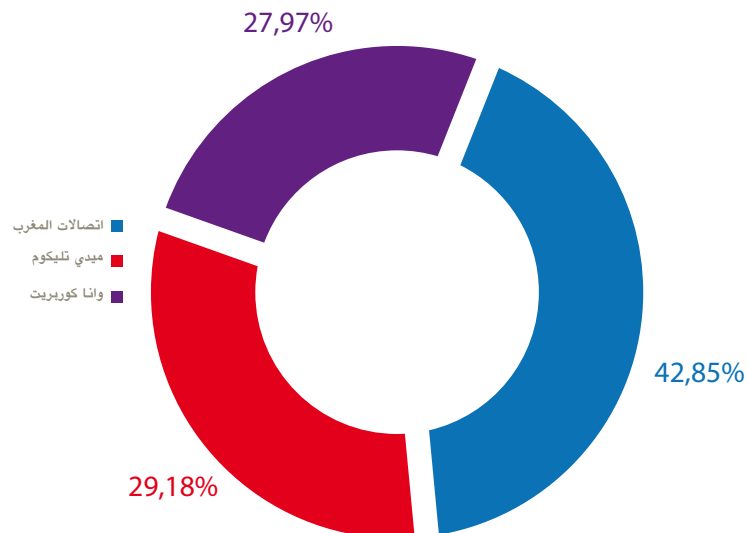
كما حققت نسبة نفاذ الهاتف المتنقل نموا بـ 9 نقاط خلال سنة واحدة، حيث بلغت 129,13%، عند نهاية سنة 2013، مقابل 119,97%، نهاية 2012.

يوصل سوق الهاتف المتنقل نموه، حيث بلغ 42.4 مليون مشترك، مع متم سنة 2013، مقابل 39 مليون مشترك، نهاية سنة 2012، أي ارتفاع سنوي يقدر بـ 8.73%.

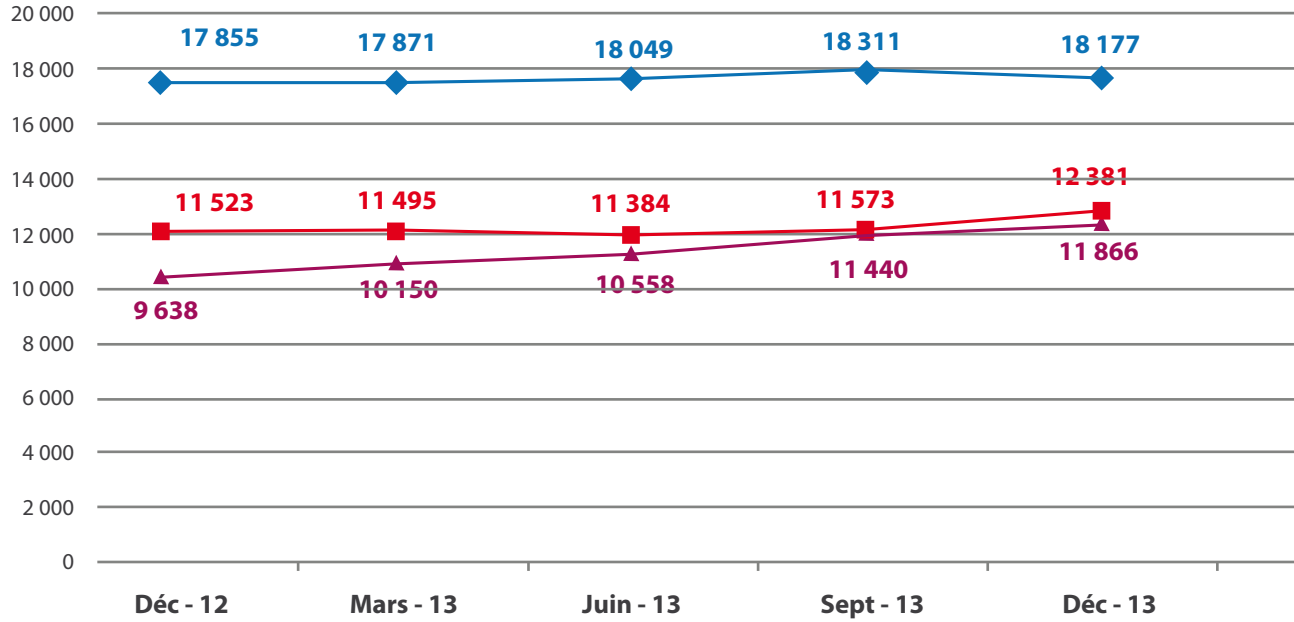


إلى غاية سنة 2013، يهيمن المتعهد اتصالات المغرب على حظيرة الهاتف المتنقل بنسبة قدرها 42.85% مقابل 29.18% للمتعهد ميدى تليكوم و 27.97% للمتعهد وانا كوربريت.

حصص سوق الهاتف المتنقل للمتعهدين الثلاثة (دجنبر 2013)



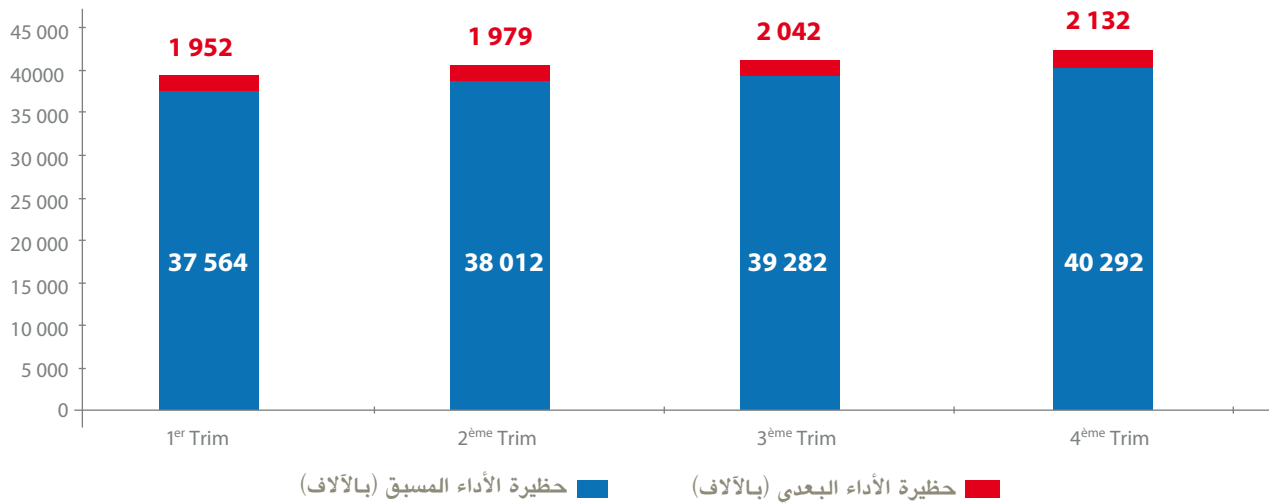
مقارنة مع السنة الفارطة، سجلت حصص كل من المتعهدين اتصالات المغرب وميدي تليكوم انخفاضا (2.92- نقطة بالنسبة لاتصالات المغرب و 0.35- نقطة بالنسبة لميدي تليكوم) وذلك لفائدة المتعهد وانا كوربريت (3.27+ نقطة) ويوضح الرسم البياني الآتي النمو الفصلي لحظيرة الهاتف المتنقل لكل متعهد على حدة خلال سنة 2013.



حظيرة المتعهد اتصالات المغرب (بالملايين) — حظيرة المتعهد ميدي تليكوم (بالملايين) — حظيرة المتعهد وانا (بالملايين)

لم يطرأ أي تغيير ملحوظ على توزيع مشتركي الهاتف المتنقل بالأداء المسبق واللاحق. ويبقى الأداء المسبق مهيمناً على سوق الهاتف المتنقل بنسبة 94.98% حتى نهاية سنة 2013 (مقابل 95.22% خلال سنة 2012). وخلال سنة 2013، عرف كلاهما ارتفاعاً سنوياً، قدره 14.38% بالنسبة للأداء المسبق و 8.45% بالنسبة للأداء اللاحق. ويوضح الرسم البياني التالي النمو الفصلي لحظيرة الهاتف المتنقل حسب نظام الفوترة :

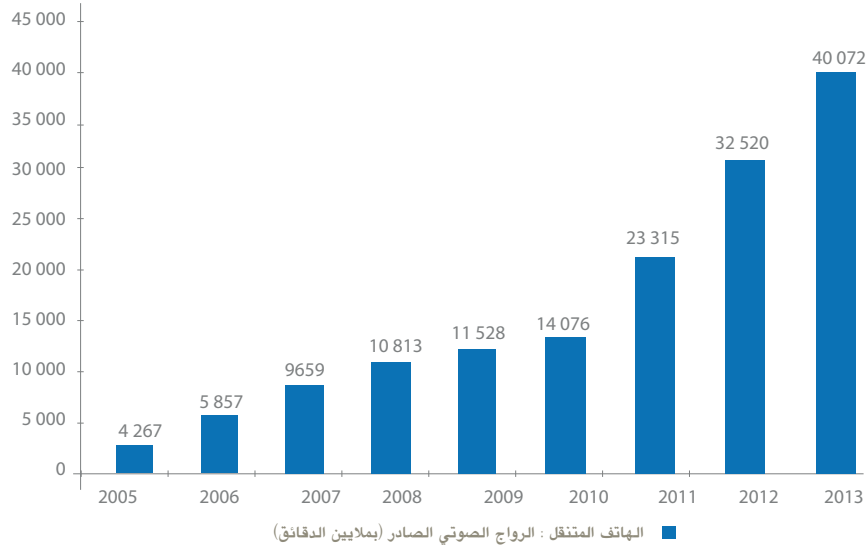
التطور الفصلي لتوزيع الأداء المسبق و اللاحق في حظيرة الهاتف المتنقل سنة 2013



تجاوزت الحركة الصوتية الصادرة للهاتف المتنقل 40 مليار دقيقة، خلال سنة 2013، مسجلة بذلك نموا قدره 23.22% مقارنة مع سنة 2012.

و يعرض الرسم البياني التالي نمو الحركة الهاتفية الصوتية الصادرة للهاتف المتنقل :

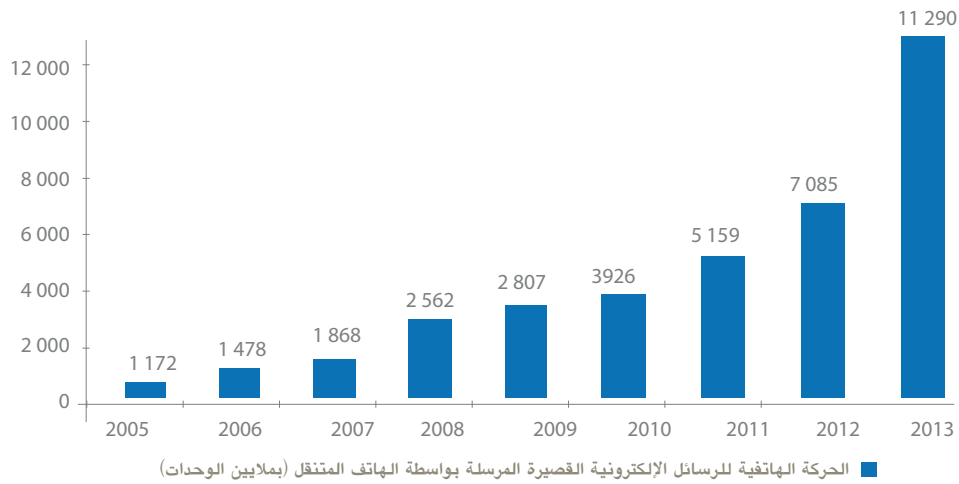
تطور الحركة الهاتفية الصوتية الصادرة للهاتف المتنقل



عرفت حركة الرسائل النصية القصيرة الصادرة نمواً كبيراً قدره 59.36% مقارنة مع سنة 2012، لتبلغ ما يناهز 11.3 مليار رسالة خلال سنة 2013.

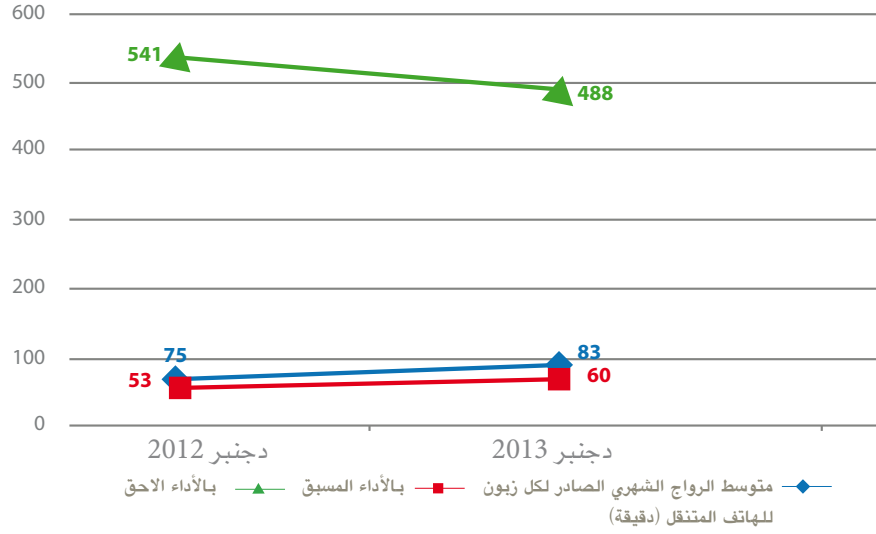
ويبين الرسم البياني التالي التطور السنوي لحركة الرسائل النصية القصيرة الصادرة عبر الهاتف المتنقل :

تطور حركة الرسائل النصية القصيرة الصادرة عبر الهاتف المتنقل



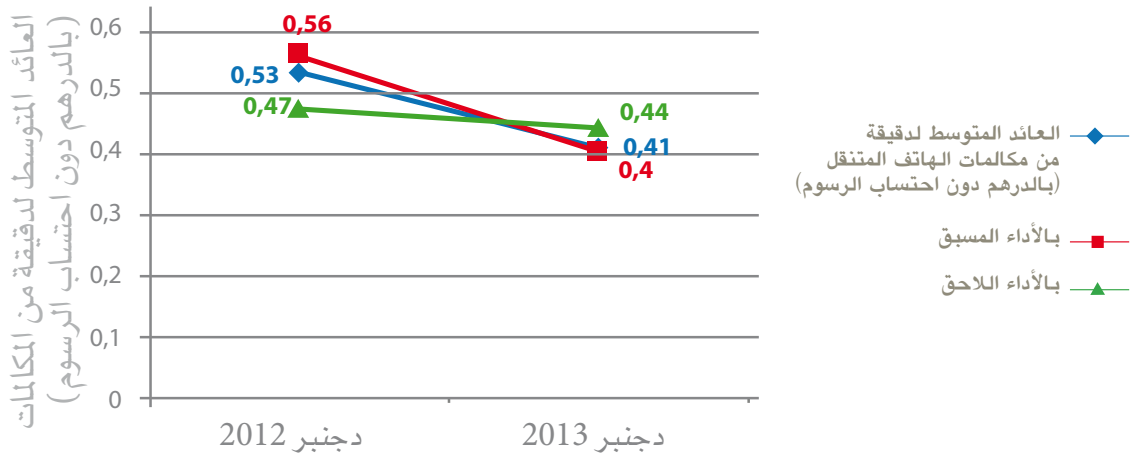
ارتفع الاستعمال المتوسط الشهري الصادر عن كل زبون في الشبكة المتنقلة، ما بين نهاية سنتي 2012 و 2013، من 75 إلى 83 دقيقة في شهر لكل زبون، أي بارتفاع قدره 11%. و بالنسبة للأداء المسبق، ارتفع الاستعمال المتوسط بنسبة 13% إذ انتقل من 53 إلى 60 دقيقة في الشهر. فيما عرف الأداء اللاحق انخفاضا قدره 10% بحيث انتقل من 541 دقيقة إلى 488 دقيقة في الشهر.

تطور الاستعمال المتوسط الشهري الصادر عن كل زبون في الهاتف المتنقل



عرفت سنة 2013 انخفاضا في الأسعار قياسا على العائد المتوسط للدقيقة، بحيث انتقل من 0.53 درهم (دون احتساب الرسوم)، نهاية سنة 2012، إلى 0.41 درهم (دون احتساب الرسوم) نهاية 2013، أي بانخفاض قدره 23%.

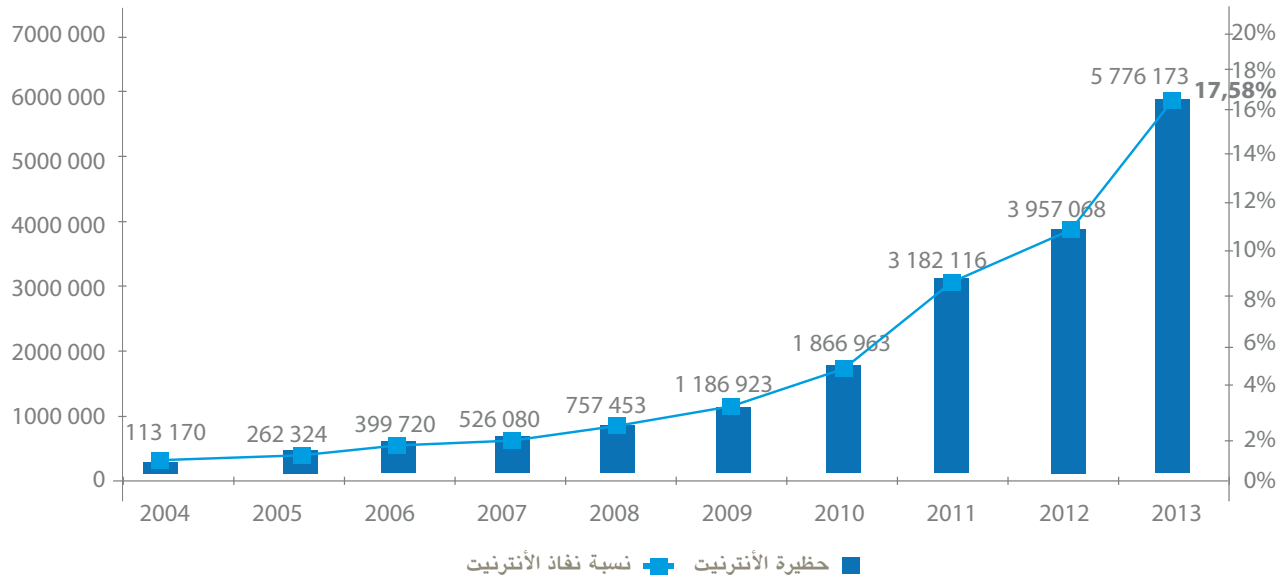
تطور العائد المتوسط للدقيقة لشبكة الهاتف المتنقل



3- الأنترنيت

يوصل سوق الأنترنيت خطه التصاعدي بنسبة نمو سنوي قدرها 45.97% وبحظيرة تناهز 5,8 ملايين مشترك عند متم سنة 2013. وكما بلغت نسبة النفاذ، داخل أوساط الساكنة حتى نهاية 2013، نسبة 17.58%.

تطور و نسبة النفاذ لشبكة الأنترنيت



و "معطيات فقط" في حظيرة الأنترنيت من الجيل الثالث الإجمالية 67.98% و 32.02%.

كما يلاحظ نفس الارتفاع بالنسبة للولوج إلى شبكة الأنترنيت عبر ADSL الذي سجل نموا يقدر بـ 22.62% مقارنة مع سنة 2012، إذ بلغ عدد المشتركين في خدمة ADSL، مع نهاية سنة 2013، 835.884 مشترك، مقابل 681.673 مشترك سنة 2012.

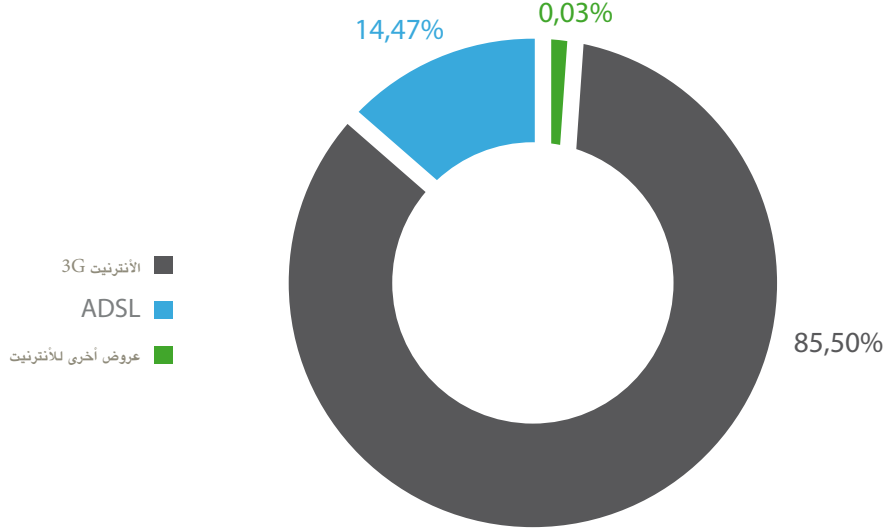
ويمثل الولوج للأنترنيت عبر خدمة ADSL بصيبيب يعادل 4 Mbits/s وما فوق، مع نهاية 2013، نسبة 99.41% من حظيرة خدمة ADSL الإجمالية.

ويهيمن مشتركو الأنترنيت من الجيل الثالث على السوق بحصة تبلغ 85.5% من الحظيرة الإجمالية عند نهاية سنة 2013، مقابل 82.73% خلال سنة 2012، أي بنمو سنوي يقدر بـ 50.86%. وقد انتقلت حظيرة المشتركين من الجيل الثالث من 3.27 مليون مشترك مع متم سنة 2012 إلى ما يناهز 5 ملايين مشترك مع حلول نهاية سنة 2013.

كما انتقل مشتركو الأنترنيت من الجيل الثالث في خدمة "المعطيات فقط - Data Only" إلى 1.581.118 مشترك إلى غاية نهاية 2013، في حين انتقلت حظيرة المشتركين الذين يزاوجون بين الصوت والمعطيات إلى 3.357.383 مشترك. وتبلغ، على التوالي، عند نهاية سنة 2013، حصص الولوج من نوع "صوت + معطيات"

يبرز الرسم البياني التالي توزيع المشتركين في خدمة الأنترنت بحسب نوع الولوج :

توزيع حظيرة الأنترنت بحسب نوع الولوج (ديسمبر 2013)



(دون احتساب الرسوم)، مع نهاية 2013، أي بانخفاض يبلغ 22%. و فيما يخص الأنترنت عبر ADSL، انخفضت، من جهتها، الفاتورة المتوسطة الشهرية لكل زبون من 111 درهم (دون احتساب الرسوم) إلى 98 درهم (دون احتساب الرسوم) خلال نفس الفترة، أي بانخفاض قدره 12%.

وشهدت، سنة 2013، تطوراً في البنيات التحتية التقنية التي تتيح مواكبة النمو السريع لاستعمال الأنترنت، حيث عرفت ساعات الشريط العابر الدولي نمواً سنوياً كبيراً بنسبة 54.89%، إذ انتقلت من 266.000 Mbps، في نهاية 2012، إلى 412.000 Mbps، عند متم سنة 2013.

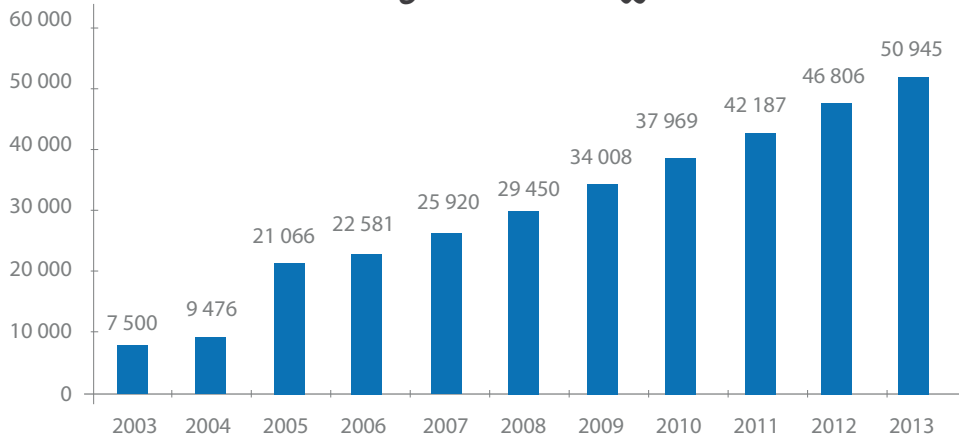
4- أسماء النطاق "ma".

عند متم سنة 2012، بلغ عدد أسماء النطاق "ma" التي تم تسجيلها 50.945 اسم مقابل 46.806 اسم، في نهاية 2012، أي بزيادة قدرها 8.84% خلال سنة واحدة.

أما بالنسبة للفاتورة المتوسطة الشهرية لكل زبون في خدمة الأنترنت، فقد انخفضت من 42 درهم (دون احتساب الرسوم)، في نهاية 2012، إلى 36 درهم (دون احتساب الرسوم) في نهاية 2013، أي بانخفاض قدره 14%.

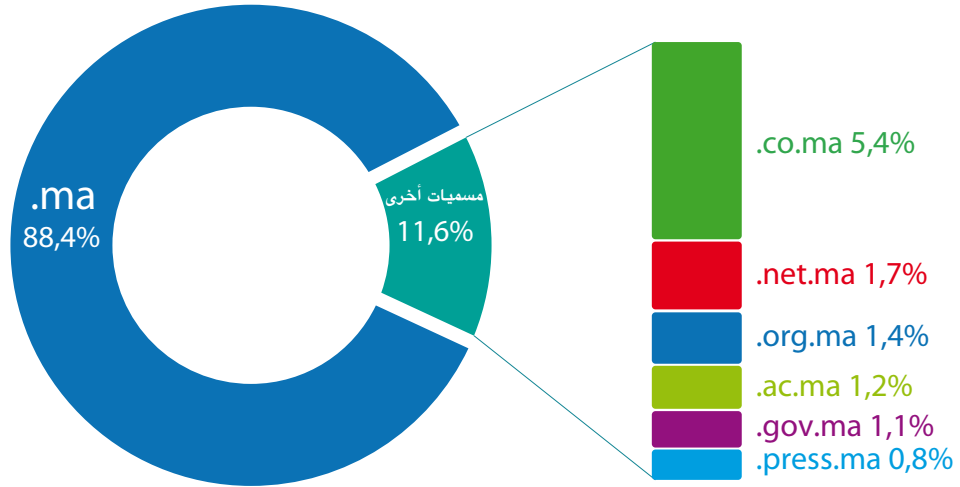
بالنسبة للأنترنت من الجيل الثالث، فقد انخفضت هذه الفاتورة من 27 درهم (دون احتساب الرسوم)، في نهاية 2012، إلى 21 درهم

تطور عدد أسماء النطاق "ma".



في نهاية سنة 2013، تتوزع أسماء النطاق "ma" كالتالي :

توزيع حظيرة اسم المجال "ma" حسب التمديدات (ديسمبر 2013)



6- نتائج البحث الهيداني المتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال لدى الأسر برسم سنة 2013





نتائج البحث الميداني المتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال لدى النسر برسم سنة 2013

القاطنين بالوسط الحضري أو القروي المزود بالكهرباء والذين يمثلون مختلف الشرائح الاجتماعية والجهوية للمغرب. وقد شمل البحث، من خلال توزيع الاستمارات، 1823 أسرة تنتمي للسكان المستهدفة خلال الفترة الممتدة ما بين 27 فبراير و 26 من مارس 2014.

و تهم نتائج هذا البحث الميداني الهاتف الثابت والهاتف المتنقل والتجهيز بالحواسيب وبالولوج لشبكة الأنترنت وكذا الخدمات الجديدة (التجارة الإلكترونية والشبكات الاجتماعية والخدمات البنكية عن طريق الهاتف المحمول وخدمات الإدارة الإلكترونية والتطبيقات المحمولة)، علاوة على التجهيز واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال لدى الشباب.

تنجز الوكالة كل سنة بحثا ميدانيا يتعلق بالولوج واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، يرمي إلى معرفة المؤشرات التي تخص، التجهيز والولوج واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال من طرف الأسر والأفراد بالمغرب.

بالنسبة لهذه النسخة العاشرة، فقد اهتم البحث بمدى مشاركة المغاربة في شبكات التواصل الاجتماعي واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال من طرف الشباب. كما سلك البحث التوصيات الجديدة الواردة في دليل الاتحاد الدولي للاتصالات (نسخة 2014) حول "قياس الولوج واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال من طرف الأسر والأشخاص" من أجل الملائمة مع المعايير الدولية في هذا المضمار. وقد تم هذا البحث الميداني من خلال استطلاع السكان المستهدفة من بين المغاربة البالغين من العمر (من 12 إلى 65 سنة)

< الهاتف الثابت

هما معا، خلال سنة 2013، ارتفاعا جديدا لتبلغ 47% أي 3.2 مليون أسرة. و يتعلق الأمر بمعدل تجهيز تضاعف بأزيد من أربع مرات مقارنة مع المعدل التي تمت معاينته قبل عشر سنوات (11% خلال سنة 2004). وبالرغم من تقلص الفارق بين الواسطين الحضري و القروي، غير أن نسبة التجهيز بالحواسيب تبقى جد مهمة في الوسط الحضري (59% مقابل 36% في الوسط القروي).

كما أنه هناك نسبة 26% من الأسر تمتلك حاسوبين، في حين تتوفر نسبة 13% من الأسر على ثلاثة (03) حواسيب أو أكثر. وفي المجموع، تبلغ نسبة الأسر التي تتوفر على أكثر من تجهيز واحد 39%. و كمعدل، تمتلك كل أسرة 1.4 حاسوب. ومن جهتها، تمثل الأجهزة اللوحية نسبة 9% من حظيرة الحواسيب، أي بنسبة تزيد بنقطتين مقارنة مع سنة 2012 و بسبع نقاط مع سنة 2011.

و تعتزم نسبة 22% من الأسر المغربية إما استبدال أو اقتناء حاسوب خلال سنة 2014، كما ترغب نسبة 8% من هذه الأسر في اقتناء جهاز لوحي خلال السنة المقبلة.

و على غرار سنة 2012، يظل العائق الرئيسي لاقتناء حاسوب أو جهاز لوحي هو عدم وجود الحاجة إليهما، إذ يشير ما يقارب من نصف الأسر غير المجهزة (48%) إلى أن عدم التزود بحاسوب أو جهاز لوحي يعزى إلى عامل انعدام الحاجة إليهما لأجل اقتنائهما. و تجدر الإشارة إلى أن عامل السعر أصبح يُثارُ، بشكل يقل تدريجيا، من قبل الأسر غير المجهزة، التي تزيد بقليل عن الثلث (1/3)، كعامل يحد من اقتناء الحواسيب.

< شبكة الانترنت

واصل معدل نفاذ الأنترنت لدى الأسر ارتفاعه، سنة 2013، بزيادة قدرها 7 نقاط، ليبلغ 46%. و يتوفر أزيد من ربع الأسر المغربية القاطنة بالوسط القروي على ولوج للأنترنت بالمنزل.

و تبلغ نسبة الأسر المغربية التي تتوفر على ولوج للأنترنت عبر خط متنقل 40%، مقابل 34% سنة 2012، فيما تمتلك نسبة 11% منها الولوج للأنترنت عبر خط ثابت. و من المفترض أن يعرف الولوج للأنترنت بالمنزل ارتفاعا مهما، من جديد، خلال سنة 2014، إذ أن نسبة 22% من الأسر غير المجهزة عبرت عن رغبتها في التوفر على خط للولوج للأنترنت من هذا النوع خلال السنة المقبلة. إضافة إلى أن 70% من بين هذه الأسر، تفضل الولوج عبر خط هاتفي متنقل.

واصل معدل تجهيز الأسر بالهاتف الثابت، في كل من الوسط الحضري والقروي، انخفاضه ليبلغ نسبة 26% من الأسر في سنة 2013. ويعزى هذا الأمر إلى الانخفاض المتواصل الذي يعرفه الهاتف الثابت بتنقل محدود الذي أصبح يجهز الأسر (13%) بنسبة أقل من الهاتف الثابت العادي (16%). و تظل الخدمة الهاتفية السبب الرئيسي الذي يدفع بالأسر للحصول على الهاتف الثابت، (94% سنة 2013)، بالرغم من أن الولوج لشبكة الأنترنت أصبح سببا تترزايد أهميته لتجهيز الأسر بالهاتف الثابت (59% من الأسر تقتني الخدمة الهاتفية الثابتة للولوج للأنترنت). بالنسبة للعديد من الأسر، لم يعد ضروريا التوفر على جهاز هاتف ثابت نظرا لوجود الهاتف المتنقل كبديل لذلك. فهناك فقط نسبة 8% من الأسر غير المجهزة تحذوها الرغبة في التوفر على جهاز هاتف ثابت خلال السنة المقبلة.

< الهاتف المتنقل

سجلت نسبة التجهيز بالهاتف المتنقل، خلال سنة 2013، ارتفاعا طفيفا لتبلغ 93% من الأشخاص البالغين من العمر ما بين 12 و 65 سنة في المناطق المزودة بالكهرباء. وسجلت نسبة نفاذ الهاتف المتنقل لدى الأفراد تطورا أكثر اعتدالا مقارنة مع سنة 2012، بارتفاع قدره نقطة واحدة. كما تضاعفت نسبة الأفراد الذين يتوفرون على هواتف ذكية، مقارنة مع سنة 2012، لتبلغ نسبة 33% أي بمجموع يناهز 7.4 مليون جهاز سنة 2013 (3.6 مليون جهاز خلال سنة 2012). وقد لوحظ هذا الارتفاع المهم في كل من الواسطين الحضري أو القروي. غير أن التفاوت بين الوسط الحضري، الذي تبلغ فيه نسبة الأفراد المتوفرين على هاتف ذكي من بين أولئك الذين يتوفرون على هاتف محمول 40%، و الوسط القروي (الذي تبلغ فيه هذه النسبة 21%) يظل مهما.

و يمتلك الأفراد الذين يتوفرون على الأقل على خط هاتفي متنقل واحد، في المتوسط، 1.22 بطاقة SIM، بارتفاع طفيف مقارنة مع سنة 2012 (1.15 بطاقة SIM). و تبين نتائج هذا البحث الميداني أن 17% من الأفراد يتوفرون على أكثر من بطاقة SIM واحدة سنة 2013، مقابل 13% السنة التي قبلها.

< الحواسيب

سجلت نسبة تجهيز الأسر بالحواسيب أو بالأجهزة اللوحية أو

< خدمات الإدارة الإلكترونية

استعملت نسبة 9% من مستعملي الأنترنت خدمات الإدارة الإلكترونية خلال سنة 2013. ويعتبر ربح الوقت السبب الرئيسي وراء استعمال هذه الخدمات بالنسبة لما يقارب نصف هؤلاء المستعملين (45%).

وقد أبدت نسبة كبيرة من مستعملي خدمات الإدارة (61%) استعدادها الاستفادة من هذه الخدمات بمقابل مالي، أي بأكثر من 11 نقطة مقارنة مع سنة 2012. إضافة إلى ذلك، ارتفعت قدرة المستعملين على الأداء مقابل الاستفادة من هذا النوع من الخدمات، ذلك أنه، خلال سنة 2013، أبدى ما يقارب من نصف الأفراد (49%) استعدادهم لأداء ما بين 5 دراهم و 20 درهما.

< الشبكات الاجتماعية

ولجت قرابة 49% من مستعملي شبكة الأنترنت، يوميا، إلى المواقع الاجتماعية خلال سنة 2013، كما كان الشأن بالنسبة لسنة 2012 (50%). لكن هذا الاستعمال شبه اليومي يظل مرتفعا بشكل كبير في الوسط الحضري (57%) مقارنة مع الوسط القروي (22%).

كما ولجت نسبة 39% من هؤلاء المستعملين للشبكات الاجتماعية ما بين ساعة واحدة (01) و ساعتين (02) يوميا خلال سنة 2013، حيث قام ما يناهز عن نصفهم (52%) باستعمال جهاز حاسوب مكتبي، في حين أن نسبة 48% منهم استعملت الحاسوب المحمول ونسبة 35% قامت باستعمال الهاتف المتنقل.

< الشباب و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال

تجب الإشارة إلى أنه تم توجيه الأسئلة المتعلقة باستعمال وسائل الإعلام و الاتصال من طرف الأطفال، أقل من 12 سنة، إلى أحد الأبوين أو الوصي عليهم.

في سنة 2013، امتلكت نسبة 16% من الشباب المغاربة هاتفا متنقلا فيما أكدت نسبة 55% منهم درايتها بكيفية استعمال الحاسوب.

وقد استعمل زهاء نصف الأطفال، الذين يقلون عن 12 سنة، (47%)، الأنترنت خلال سنة 2013، نسبة كبيرة منهم (50%) في الوسط الحضري مقابل (40%) بالوسط القروي. وقد تم الترخيص لأزيد من الربع منهم (28%) بالاستعمال الفردي للأنترنت خلال سنة 2013. وأخيرا، كانت نسبة 14% منهم متواجدة بالمواقع الاجتماعية، حيث أن هذا التواجد يكون أكثر أهمية في الوسط الحضري (17%) منه في الوسط القروي (7%).

و هناك نسبة 56% من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 5 سنوات و 74 سنة سبق لهم الولوج، على الأقل مرة واحدة، لشبكة الأنترنت خلال هذه السنة، أي ما مجموعه 16.3 مليون فرد تقريبا، بزيادة قدرها 700.000 فرد مقارنة مع سنة 2012. و تجدر الإشارة إلى أن نسبة 52% من مستعملي شبكة الأنترنت يلجون يوميا إليها، في حين أن نسبة 17% منهم تلج، على الأقل مرة واحدة في الأسبوع، لها.

وتظل أهم الاستعمالات التي يلجأ إليها مستعملو شبكة الأنترنت، خلال سنة 2013، هي المشاركة في الشبكات الاجتماعية (74%) ومشاهدة و تحميل المحتويات ذات الوسائط المتعددة (72%) واستعمال خدمات المراسلات الفورية (57%).

< التجارة الإلكترونية

خلال سنة 2013، قام ما يقارب 750.000 فرد باقتناء مشترياتهم، لمرة واحدة أو عدة مرات، عبر شبكة الأنترنت. و من المفترض أن يواصل هذا الإقبال ارتفاعه، ذلك أن نسبة مستعملي الأنترنت الذين عبروا عن رغبتهم في القيام بعمليات الشراء عبر الأنترنت قد ارتفعت بشكل كبير، من 16% سنة 2012 إلى 29% خلال هذه السنة.

< التطبيقات المحمولة و العمليات البنكية عبر الهاتف المتنقل

قام أزيد من ربع (27%) الأفراد الذين يتوفرون على هاتف ذكي باستعمال تطبيق محمول خلال سنة 2013، مقابل 12% فقط سنة 2012.

وتجدر الإشارة إلى أن استعمال هذا النوع من التطبيقات أصبح منتشرا بالوسط الحضري (34%) أكثر منه بالوسط القروي (9%). كما قامت الأغلبية الساحقة من المستعملين (96%) بتحميل تطبيقات مجانية، حيث تحتل التطبيقات المتعلقة بالشبكات الاجتماعية الصدارة بنسبة 35%، متبوعة بوسائل التسلية (28%) وتليهما خدمات الاتصال (24%).

و خلال سنة 2012، أكدت نسبة 2% من المواطنين قيامها باستعمال خدمة الأداء الإلكتروني عبر الهاتف المتنقل، في حين أن نسبة جد ضئيلة منهم التجأت إلى هذا النوع من الأداءات خلال سنة 2012.

7- الخدومة التسلسلية و تقليلص الجودة الرقمية



الخدمة الأساسية و تقليص الهوة الرقمية

طرف لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات خلال سنة 2006. وقد قامت هذه اللجنة بإسناد إنجاز هذا البرنامج للفترة المتراوحة ما بين 2008 و 2011 إلى المتعهدين الأربعة: اتصالات المغرب و ميدي تليكوم و سيميكوم و سبايس كوم كالتالي:

1-7 حالة تنفيذ برامج الخدمة الأساسية

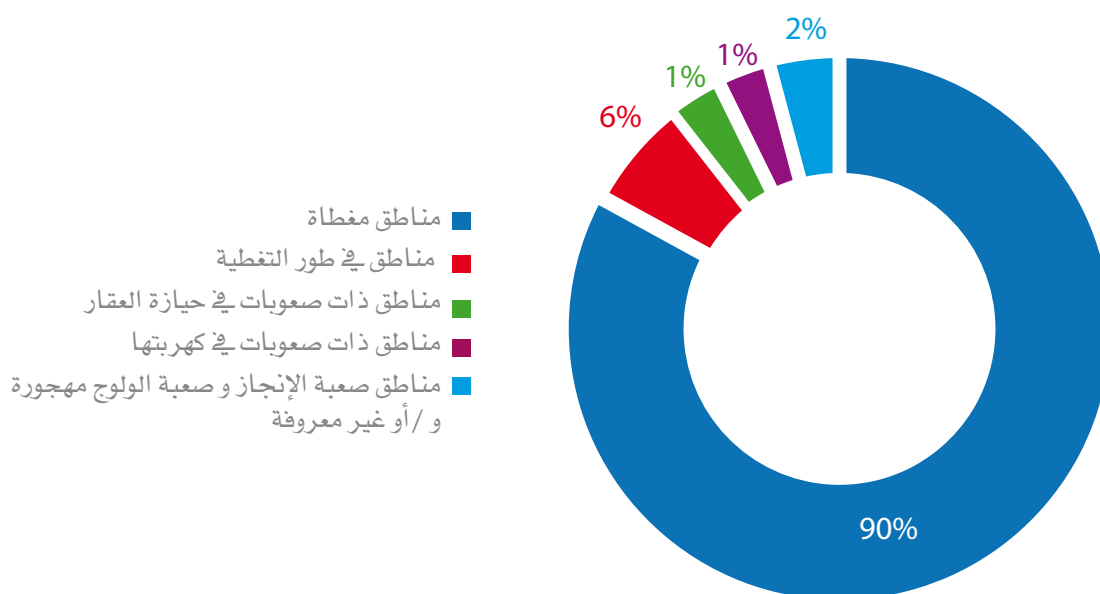
يهدف برنامج تعميم الولوج إلى وسائل الاتصالات (PACTE) إلى نشر خدمات الهاتف و الأنترنت على مستوى 9263 منطقة قروية، تدعى المناطق البيضاء، أي تلك التي تنعدم فيها وسائل الولوج إلى شبكات الاتصالات. وقد تم اعتماد هذا البرنامج من

عدد المناطق المبرمج تغطيتها ضمن برنامج PACTE					
المجموع	2011	2010	2009	2008	
7338	1573	1735	2530	1500	اتصالات المغرب
1316	98	375	409	434	ميدي تليكوم
88				88	سيميكوم
98				98	سبايس كوم
8840	1671	2110	2939	2120	المجموع

* يشكل هذا الرقم المناطق التي تم إسناد تغطيتها من طرف لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات.

2011 التي تم تحديدها مسبقا، ملتزمة دعما من السلطات العمومية. وبتاريخ 31 ديسمبر 2013، يوضح الجدول، بعده، حالة التغطية لهذه المناطق المدرجة ضمن برنامج PACTE برسم السنوات الأربع :

و لمواجهة الصعوبات التي تعترض طريق المتعهدين المكلفين بإنجاز هذا البرنامج، سيما تلك المتعلقة بحياسة العقارات لإيواء الأعمدة والمحطات الأساسية وكذا مشاكل كهربية المواقع الواجب تغطيتها، قررت لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات منحهم مهلة إضافية تنتهي في 31 من ديسمبر 2013 بدلا من 31 ديسمبر



و يوضح الجدول التالي مدى تقدم إنجاز المشاريع المدرجة ضمن برنامج PACTE و الموكولة إلى المتعهدين سيميكوم و سبايس كوم اللذان يستعملان تكنولوجيا من نوع VSAT، برسم سنة 2008 :

عدد المناطق المبرمجة برسم سنة 2008	عدد المناطق التي تمت تغطيتها في الآجال	
88	44	سيميكوم
98	0	سبايس كوم

إلى إحداث 400 مركز ولوج جمعاتي «CAC» لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال.
برنامج "نافذة @NAFID" : الذي يصبو إلى تأمين مساعدة مالية للأساتذة قصد تمكينهم من الولوج لتكنولوجيا الإعلام و لا سيما لشبكة الأنترنت.

1 - برنامج "إنجاز- INJAZ"

يتيح هذا البرنامج لطلبة السلك الثاني من التعليم الجامعي و المسجلين في المؤسسات التي لها شراكة مع مبادرة "10.000 مهندس" من الحصول على اشتراك سنوي في خدمة الأنترنت المتنقل و على حاسوب محمول، مقابل دعم مادي يتحمله صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات، وفق المقاربة التالية:

- دعم لا يتعدى سقفه 1200 درهم مع احتساب الرسوم يُمنح لكل طالب مستفيد للحصول على اشتراك في خدمة الأنترنت المتنقل ذات صبيب عال لمدة سنة واحدة. و لا يمكن لمبلغ هذا الدعم أن يتعدى نسبة 85% من المبلغ الإجمالي للخدمة؛
- دعم لا يتعدى سقفه الفارق الحاصل ما بين 3600 درهم مع احتساب الرسوم و المبلغ الممنوح لكل مستفيد من أجل الاشتراك في خدمة الأنترنت ذات صبيب عال لمدة سنة، يُدفع لكل طالب مستفيد لاقتناء حاسوب محمول. و لا يمكن لمبلغ هذا الدعم أن يتعدى نسبة 85% من المبلغ الموافق لسعر الحاسوب المحمول.

و قد أعطيت انطلاقة الشطر الأول من برنامج "إنجاز"، المتعلق بالسنة الجامعية 2009/2010، بتاريخ 14 نوفمبر 2009 و انتهت

و بعد إحاطتها علما بالتأخر المسجل في إنجاز المشاريع من لدن هذين المتعهدين، كلفت لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بمباشرة مسطرة سحب إنجاز تغطية 423 منطقة المتبقية برسم برنامج (PACTE) و142 منطقة (98+44) التي لم تتم تغطيتها في الآجال المحددة و بطرح استشارة لدى المتعهدين المتواجدين على الساحة قصد تغطية المناطق المذكورة و كذا المناطق الأخرى غير المغطاة من طرف متعهدي VSAT و البالغ عددها 565 منطقة.
و تبعا للاستشارة التي تم طرحها من طرف الوكالة و تقديم نتائجها للجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات، قررت هذه الأخيرة، خلال دورتها المنعقدة بتاريخ 14 مايو 2013، إسناد إنجاز تغطية 565 منطقة قروية المتبقية إلى المتعهد ميدي تليكوم، و على الخصوص لإحداث شبكة للهاتف المتنقل من الجيلين الثاني و الثالث، و ذلك داخل أجل سنتين (02) انطلاقا من سنة 2014.

7-2 حالة تنفيذ مشاريع تعميم تكنولوجيا الإعلام و الاتصال

تم تمويل ثلاثة (03) مشاريع تدرج ضمن مخطط "المغرب الرقمي 2013" من طرف صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات. و يتعلق الأمر بالبرامج التالية :

برنامج "إنجاز- INJAZ" : الذي يرمي إلى تعميم الولوج لتكنولوجيا الإعلام لفائدة طلبة التعليم العالي؛
برنامج "إحداث مراكز الولوج الجمعاتية- CAC" : الذي يهدف

2 - برنامج إحداث "مراكز الولوج الجماعية" CAC

أسندت لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات إحداث الشطر الأول من هذا البرنامج، أي 100 مركز للمتعهدين سيميكوم و سبايس كوم، اللذين يستعملان تكنولوجيا الاتصالات عبر الأقمار الصناعية من نوع (VSAT)، مقابل ميزانية محددة في 80 مليون درهم، مُمولة من صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات.

وفي تم ديسمبر 2013، مكنت حالة تنفيذ مشروع هذا البرنامج، برسم السنة الأولى من إنجازها، من إحداث 74 مركزا موزعة على الشكل التالي :

50 مركزا مغطاة بشبكة الاتصالات عبر الأقمار الصناعية من نوع VSAT، للمتعهد سيميكوم من أجل توفير خدمات الهاتف و الأنترنت ؛

24 مركزا مغطاة بشبكة الاتصالات عبر الأقمار الصناعية من نوع VSAT للمتعهد سبايس كوم لتوفير خدمات الهاتف و الأنترنت. و بعد الاطلاع على الصعوبات العملية التي واجهها هذان المتعهدان في إنجاز هذا المشروع، و عدم اهتمام الساكنة بهذه المراكز بالنظر إلى تطور الخدمة الهاتفية المتنقلة على الخصوص، قررت اللجنة سالفة الذكر، خلال دورتها الأخيرة المنعقدة بتاريخ 14 مايو 2013، ما يلي :

- إرجاء إنجاز الأشرطة المقبلة من هذا البرنامج ؛
- القيام بتقييم لآثار برنامج "مراكز الولوج الجماعية"، بتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي لإعادة تحديد، بشكل دقيق و متجانس و عملي، شروط و شكيليات تفعيله و إعادة طرحه من جديد و ذلك في إطار الميزانية المرصودة له.

3 - برنامج "نافذة" NAFID@

في إطار مواكبة برنامج GENIE، قررت لجنة تدبير الخدمة

في 30 أبريل 2010. و شهد هذا الشطر استفادة نسبة 89% من الطلبة المستوفين للشروط المطلوبة من عروض "إنجاز".

و اعتبارا لهذه النتائج، قررت اللجنة إعطاء انطلاقة الشطر الثاني من هذا البرنامج، وفق نفس الشروط و نفس المقاربة للشطر الأول، و تمكين طلبة الدكتوراه في العلوم و التقنيات المسجلين في مراكز دراسات الدكتوراه من الاستفادة من هذا البرنامج خلال الأشرطة المقبلة منه.

و قد تم إعطاء انطلاقة الشطر الثاني من هذا البرنامج المتعلق بالسنة الجامعية 2010/2011 بتاريخ 23 أكتوبر 2010 الذي استمر لغاية 28 يناير 2011. و خلال هذا الشطر الثاني، تم تحديد عدد الطلبة المستوفين للشروط المطلوبة في 13.500 طالب، استفاد فعليا 83% منهم.

و اعتبارا للنجاح الباهر الذي لقيه برنامج "إنجاز" خلال هذين الشطرين و اعتمادا على الحماس و الرغبة الذي خلقهما لدى طلبة التعليم العالي، قررت اللجنة سالفة الذكر، في إطار تفعيل مخطط "المغرب الرقمي 2013"، تعميمه على مختلف شعب التعليم العالي العمومي و بالتحديد :

- الطلبة المسجلون بالماستر و بالدكتوراه في جميع المؤسسات الجامعية ؛
- الطلبة المسجلون ابتداء من السنة الثالثة في كليات الطب و الصيدلة و كليات طب الأسنان و المدارس الوطنية للتجارة و التسيير و مدرسة الملك فهد للترجمة و المدارس العليا للأساتذة و المؤسسات العمومية للتعليم العالي غير التابعة للجامعات.

و عليه، فقد أعطيت انطلاقة الشطر الثالث من هذا البرنامج، برسم السنة الجامعية 2011/2012 بتاريخ 21 نوفمبر 2011 و انتهت يوم 28 فبراير 2012. و خلال هذا الشطر، استفاد حوالي 86% من الطلبة المستوفين للشروط المتطلبية من عروض هذا البرنامج.

في ما يخص الشطر الرابع، الذي أعطيت انطلاقة في شهر مارس 2013 و لغاية شهر يونيو 2013، فقد عرف استفادة 80% من الطلبة المستوفين للشروط المتطلبية من عروضه.

تطوير الاستعمال : مواكبة التحول الحاصل عبر التواصل و التحسيس و تقاسم الممارسات الجيدة.

البنيات التحتية :

لإثراء محور البنيات التحتية، أعطت وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني، في سنة 2013، انطلاقة العديد من الأورش : الاستشارة لأجل ربط 7694 مؤسسة تعليمية بشبكة الانترنت ؛ طلب عروض لتجهيز 9106 مؤسسة بـ 9588 بحقيبة متعددة الوسائط ؛

طلب عروض لتجهيز 1429 مؤسسة تعليمية بقاعات متعددة الوسائط.

النكوين :

تطبيقا لخارطة الطريق لبرنامج GENIE، تم تكوين 70 % من الأساتذة و المديرين و المفتشين أي 151.558 من أصل 208.000 شخص مستهدف. و من جانب آخر، تم إحداث قاعدة محورية للتعليم الإلكتروني "E-learning" تحت تقنية « Massive Open Online Courses-MOOCs » لتمكين الأساتذة من التكوين عن بعد.

الموارد الرقمية :

تم اقتناء موارد رقمية توافق 90 % من مضامين البرامج الدراسية. من جانب آخر، تم تكوين 600 مفتش لاستعمال الموارد الرقمية. و قد قام هؤلاء المفتشون بتأطير عشرين ألف (20.000) أستاذ حول هذه الدعائم.

كما تم أيضا إحداث المختبر الوطني للموارد الرقمية و كذا البوابة الوطنية لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال في مجال التربية « www.taalimtice.ma ».

تطوير الاستعمال :

تم تنظيم مائتي ورشة قُرب للتواصل مع الأطر البيداغوجية و تحسيسها بأهمية تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في مجال التربية. كما تم وضع على الخط مرصد وطني لاستعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في مجال التربية، يدعى (ONUTICE)، بداخل المختبر الوطني سالف الذكر.

الأساسية للمواصلات منح دعم لكل اشتراك في خدمة الأنترنت لفائدة المنخرطين في مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية و التكوين لمدة ثلاث (03) سنوات.

و قد حُدد هذا الدعم، الممنوح لمائة و خمسين ألف (150.000) منخرط كسقف أقصى، على فترة ستة و ثلاثين (36) شهرا، في أربعين (40) درهم شهريا لكل منخرط أو 480 درهم سنويا لكل منخرط.

و قد تم تبليغ هذا القرار إلى مؤسسة محمد السادس المشار إليها أعلاه و إلى المتعهدين الثلاثة: اتصالات المغرب و ميدي تيلكوم و وانا كوربريت. كما تم إعداد اتفاقيات الخدمة الأساسية المتعلقة بإنجاز هذه العملية و توقيعها من طرف الوكالة و المتعهدين المذكورين.

و بتاريخ 31 ديسمبر 2013، تمكن 150.000 منخرط من الاستفادة من عملية " @NAFID ". بحسب المعلومات المرسله من مؤسسة محمد السادس المذكورة.

و قد تم استنفاد مبلغ الدعم المالي الذي كان يتحمله صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات، وفقا لكيفيات تدبير هذا المشروع.

4 - برنامج GENIE

يشكل برنامج GENIE إحدى المكونات الأساسية للاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2013" حيث يرمي إلى تعميم تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في مجال التربية. و يتمحور هذا البرنامج، الذي أعطيت انطلاقة بدياية سنة 2006، حول أربعة (04) محاور: البنية التحتية : تجهيز و ربط 9260 مؤسسة تعليمية (ابتدائي و إعدادي و ثانوي) بشبكة الأنترنت.

تكوين الأساتذة : تكوين أكثر من مائتي ألف (200.000) شخص (مدير و المؤسسات و المفتشون و الأساتذة) في مجال المعلومات و استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في مجال التربية.

الموارد الرقمية : إحداث مختبر وطني للموارد الرقمية و كذا بوابة وطنية لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال في مجال التربية و إمداد كل المؤسسات التعليمية بالموارد الرقمية البيداغوجية.

8- المعهد الوطني للبريد و المواصلات و مركز برهجات الحاسوب



التكوين و البحث : المعهد الوطني للبريد و الهواصلات و مركز برهجات الحاسوب

1-8 المعهد الوطني للبريد و المواصلات

1 - سلك مهندسي الدولة

تم، في سنة 2013، منح شهادة مهندس الدولة في تكنولوجيايات الإعلام للدفعة العشرين (20) تضم 196 مهندسا للدولة. وقد ضاعف المعهد من عدد الطلبة المهندسين المكونين ابتداء من السنة الجامعية 2000-2001 حيث حافظ على هدفه المتمثل في تكوين 200 مهندس في السنة.

يُعد المعهد الوطني للبريد و المواصلات مدرسة عمومية عليا لتكوين المهندسين تم إحداثها سنة 1961 و يُعنى بتكوين المهندسين و الأطر العليا في ميدان الاتصالات و تكنولوجيايات الإعلام كما يساهم أيضا في ميدان البحث العلمي و التكوين المستمر. و أصبح المعهد، منذ سنة 2008، عضوا ضمن مجموعة المدارس العليا بفرنسا. و تتمحور أولويات الرؤية الاستراتيجية للمعهد الوطني للبريد و المواصلات كالتالي :

- إحداث مختبر للبحث في STRS لتوحيد أنشطة فرق البحث التابعة له؛
- تشجيع الأساتذة الباحثين بالمعهد على المشاركة في برامج البحث و التطوير التي تركز على تعدد التخصصات و التكامل و العمل الجماعي؛
- خلق شراكات مع مدارس لتحضير الدكتوراه معترف بها، بالتعاون مع مختبرات البحث معتمدة؛
- خلق شراكات في مشاريع البحث و التطوير، لا سيما مع متعهدي شبكات المواصلات على المستوى الوطني و المقاولات التي تنشط في قطاع تكنولوجيا الإعلام و الجامعات و مدارس المهندسين الوطنية و الدولية؛
- إحداث مركز دراسات الدكتوراه في الاتصالات و تكنولوجيا الإعلام (CEDOC 2TI).

- و نهج المعهد سياسة تعليم متعدد التخصصات تركز على بيداغوجية متجددة و حية وفق المبادئ التالية :
- تحصيل المعارف العلمية و التقنية و الأساسية (معارف و فهم لحقل واسع من العلوم الأساسية: الرياضيات و الفيزياء و المعلومات الخ...)
- مؤهلات لتحصيل المعارف في التخصصات و التمكن من مناهج و وسائل المهندس؛
- الملائمة للحقول المعرفية سواء على المستوى الوطني أو الدولي من خلال خلق ثقافة المقالة و البعد الابتكاري و البحث و التكوين ذي البعد الدولي؛
- تطوير البعد الإنساني و المجتمعي (شخصي و مجتمعي و بيئي من خلال الندوات و الأنشطة الدراسية الموازية...).

2 - تداريب مشاريع نهاية الدراسة

8-2 مركز برمجيات الحاسوب Soft Centre

منذ نشأته و المركز يطمح إلى خلق "جسر الابتكار" ما بين عالم البحث للجامعات في مجال البرمجيات و عالم المقاولات الحرة في مجال تكنولوجيا الإعلام. و قد أعطت هذه المقاربة التشاركية نتائج ملموسة كالتالي:

- إشراك خمسين (50) موردا جامعييا (37 طالبا مهندسا ينجزون مشاريع نهاية الدراسة و 13 باحثا و طالبا يحضرون رسالة بحث) ينحدرون من خمس عشرة (15) مؤسسة جامعية ؛
- تم توظيف 49% من مشاريع نهاية الدراسة التي أنجزت كمشاريع للبحث و التطوير للمركز، استفادت 5 منها من المواكبة التكنولوجية للمركز لدى المقاولات التي حصلت على هذه الصفقة بصفة نهائية.
- و في إطار دينامية النمو هذه، استند تموقع المركز، خلال سنة 2013، على مبدأ تصنيع مسلسل تطوير "مركز المهارات للتطبيقات المحمولة - Skill Center for Mobile Applications" التابع له.
- و قد أنجز المركز 13 مشروعا للبحث و التطوير لفائدة 10 مقاولات، منها مقاولات واحدة أجنبية و 9 مقاولات وطنية في

يواكب المعهد تطور قطاع الاتصالات و تكنولوجيات الإعلام عبر تكوين المهندسين في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصالات. كما يقوم بإعداد و تهيئ الطلبة المهندسين في السنة الثالثة لولوج سوق الشغل من خلال تنظيم تداريب مهنية لمدة أربعة (04) أشهر في إطار مشاريع نهاية الدراسة.

و برسم السنة الجامعية 2012/2013، تلقى المعهد مائة و ثلاث و ستين عرضا لإنجاز مشاريع نهاية الدراسة. و تعتبر شركات الخدمات و الهندسة المعلوماتية و المصنعون و شركات خدمات الاتصالات و متعهدي شبكات الاتصالات و قطاع ترحيل الخدمات من بين القطاعات الأكثر طلبا لإنجاز مشاريع نهاية الدراسة بنسب حُددت تباعا في 28% و 27% و 8% و 12% من عروض هذه المشاريع.

و تتعلق المواضيع التي يتطرق إليها الطلبة في هذه المشاريع، في غالب الأحيان، بالإعلاميات التقريرية و التطوير المعلوماتي و شبكات الأنترنت و الاتصالات المتنقلة و الربط البيئي و الشبكات و البرمجة المعلوماتية SQL،J2EE،JAVA.

3 - النهوض بالبحث و التطوير في ميدان الاتصالات و تكنولوجيات الإعلام.

يساهم المعهد في النظام الوطني للبحث و التطوير في ميدان الاتصالات و تكنولوجيات الإعلام عبر:

تكنولوجيا الإعلام (مقالات جد صغيرة أساسا)، عن طريق
توظيف 14 موردا جامعيًا يتكون من 64% من مشاريع
نهاية الدراسة و 35% من باحثين و طلبة يحضرون رسائل
بحث ينحدرون من 8 مؤسسات جامعية.
و هكذا، فقد تطرق المركز لمختلف المواضيع المهمة، خاصة
المشاريع التي تخص القطاع التكنولوجي التطبيقات المحمولة"،
تتوزع كالتالي :

- تطبيق محمول لفائدة شركة Thales Air System SAS
يهم أداة لرسم الخرائط البيانية (outil graphique de
cartographie) لتطبيقات الملاحة الجوية تحت نظام
أندرويد :
- QWEB Technologies: دراسة الجدوى :
- حلول الأداء الآني عبر الهاتف المحمول P2P :
- Mobiblanc Bus، تطبيق محمول للمقاولات موجه
نحو تدبير العلاقة مع العملاء (Customer : CRM
Relationship Management) :
- Ipadian-CNRST، مُجمَع (Agrégateur) لمحتوى الويب
و الخدمة المتنقلة (Mash Up) :
- مُؤلف صوتي (synthétiseur vocal) للغة العربية الدارجة
لفائدة شركة Dial Technologies :
- حلول تقنية للتعرف الصوتي للغة العربية الدارجة لفائدة
شركة Dial Technologies :
- Adria B&T: دراسة التوافق (بين أنظمة OS و المعدات
الطرفية) لوسائط IHM بالنسبة لإصدارات الويب و الخدمة
المتنقلة لتطبيق "Banque Directe Cross Canal" :
- ABC Solutions Mobile Content Rundring Engine
دراسة جدوى- مُؤلد لمباريات الألعاب متعددة العلامات
على الخط لفائدة شركة The Next Click :
- دراسة جدوى لفائدة شركة Commentis تتعلق بمشروع
Trippin وهو عبارة عن شبكة اجتماعية موجهة للتوصيات :
- مواكبة تطوير التطبيقات المحمولة لبورصة الدار البيضاء
و لشركة و افا للتأمينات و كذا مجلس المستشارين لدى
المقاولات التي حصلت على هذه الصفقة بصفة نهائية.



9- التعاون الدولي



السيد أحمد شرف الدين، مسؤول العلاقات العربية والإفريقية - قسم العلاقات الدولية، الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات - مصر، السيد عز الدين المنتصر بالله، مدير عام - الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، و السيد ميلود أمزيان، كاتب دائم ل ARGNET، بمناسبة الدورة العادية 11 للشبكة.

التعاون الدولي

و لجان الدراسة و مجموعات العمل التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات، و لا سيما :

- الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر الدولي للاتصالات الراديوية لسنة 2015 (CMR-15) ومؤتمر المندوبين المفوضين لسنة 2014 (PP-14) ؛
- أشغال الدورة الثالثة عشرة للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR-13) ؛
- القمة العالمية لمجتمع المعلومات (SMSI) ؛
- عالم الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات ؛
- الدورة السنوية لمجلس الاتحاد الدولي للاتصالات ؛
- المؤتمر العالمي للهاتف المتنقل (GSMA) ؛
- الاجتماع السنوي للشبكة الفرنكوفونية لهيئات تنظيم الاتصالات (FRATEL) و شبكة هيئات تنظيم الاتصالات لدول البحر الأبيض المتوسط EMERG، التي تضم هيئات تنظيم الاتصالات لدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.

أسندت، خلال سنة 2013، للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات رئاسة شبكة الهيئات العربية لتنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات (AREGNET). و في هذا الإطار، نظمت الوكالة الدورة الحادية عشرة لهذه الشبكة والتي شارك فيها أزيد من اثنتي عشرة دولة و أزيد من خمسين (50) مشاركا.

كما نظمت الوكالة، بالرباط وبتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات و الجامعة العربية، اجتماعا "للمجموعة العربية المكلفة بقضايا التقييس"، مسبقا بورشة خصصت لدراسة التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الدولية المتخصصة الأخيرة و التي عقدت خلال سنة 2012 (AMNT-CMTI).

و بطلب من مجلس الألياف البصرية لغاية المنزل FTTH لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و اكدت الوكالة هذا المجلس في تنظيم النسخة الخامسة لمنتدى الألياف البصرية بمدينة مراكش حول موضوع "الألياف البصرية لغاية المنزل - العهد الجديد للتحويل الرقمي".

و على جانب آخر، شاركت الوكالة في العديد من الاجتماعات

كذلك، و في إطار تنفيذ اتفاقات التعاون القائم بين الوكالة وبعض هيئات تنظيم الاتصالات للدول الصديقة، قامت أطر الوكالة، خلال سنة 2013، بتنشيط العديد من دورات التكوين و الندوات، لا سيما بالسينغال.

كما نظمت الوكالة دورات تدريبية لفائدة وفود هيئات تنظيم الاتصالات الإفريقية و لا سيما لكل من بورندي و بوركينافاسو و البنين.

و في الأخير، تجدر الإشارة إلى أن الوكالة أبرمت أو جددت عدة اتفاقيات للتعاون مع هيئات لتنظيم الاتصالات الأجنبية لكل من الجزائر و غينيا و الأردن و البرتغال و جمهورية الكونغو الديمقراطية و السينغال و تونس.

و بوصفها عضوا في العديد من المنظمات الجهوية و الدولية، شاركت الوكالة، بانتظام، في اجتماعات عمل و التنسيق و اقتسام الخبرات مع العديد من هيئات تنظيم الاتصالات و المتعهدين عبر أرجاء العالم.

و بوصفها كذلك عضوا في الاتحاد الدولي للاتصالات، شاركت الوكالة في العديد من الاجتماعات و اللجان و مجموعات العمل حول قضايا جد تقنية، على غرار "القياس التطبيقي لمعايير جودة الخدمة" و "مجموعة العمل المختلطة حول النطاق العريض المتنقل".

كما تم عقد، بمدينة الرباط خلال سنة 2013، اجتماعين ثنائيين مع كل من البرتغال، من جهة، و اسبانيا، من جهة أخرى، بحضور الهيئة العليا للاتصال السمعي-البصري، من أجل تنسيق ترددات البث الإذاعي المستغلة في المناطق الحدودية و حل مشاكل التشويش التي تعاني منها بعض محطات البث الإذاعي الصوتي.

و بموازاة مع ذلك، تم عقد اجتماع للتنسيق، بمدينة الرباط، مع اسبانيا بخصوص التخطيط للترددات المستغلة في المناطق الحدودية من طرف متعهدي شبكات الاتصالات المتنقلة للبلدين. و قد أفضى هذا الاجتماع إلى إبرام اتفاقيات لاقتسام بعض أسطر الخدمات المستغلة من لدن المتعهدين و اعتماد مساطر التنسيق بالنسبة لأشرطة 900 MHz و 1800 MHz و 2 GHz.

التحضير للمؤتمرات الدولية للاتصالات

(PP-14 و CMDT-14)

سينعقد المؤتمر المقبل للمندوبين المفوضين، في شهر نوفمبر

2014، تطبيقا لدستور الاتحاد الدولي للاتصالات حيث سيتطرق إلى العديد من النقاط المتعلقة بتدبير الاتحاد الدولي للاتصالات و ماليته و كذا إلى :

- انتخاب الدول الأعضاء التي ستشكل مجلس الاتحاد ؛
 - انتخاب الأمين العام و نائبه و مديري مكاتب القطاعات ؛
 - الانتخاب الثلاثة بالاتحاد ؛
 - انتخاب أعضاء لجنة لوائح الراديو.
- و في هذا الإطار، قدمت المملكة المغربية ترشيحها لإعادة انتخابها بكل من مجلس الاتحاد و لجنة لوائح الراديو.
- إضافة إلى ذلك، سيعقد المؤتمر الدولي لتنمية الاتصالات، بدولة الإمارات العربية في شهر أبريل 2014. حيث يهدف إلى اعتماد مخطط عمل جديد سيحدد توجه الأشغال المقبلة لقطاع تنمية الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات خلال فترة الأربع سنوات المقبلة.
- و قد تم تحديد الرهانات التالية، بالنسبة للمملكة المغربية، في أشغال مؤتمر المندوبين المفوضين (PP-14) :
- تقرير مجموعة العمل لمجلس الاتحاد الدولي للاتصالات من أجل اعتماد دستور قار للاتحاد؛
 - تقرير لنفس المجموعة حول حكمة الأنترنت؛
 - تقرير مجموعة العمل لمجلس الاتحاد عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
 - تتبع انتخابات ولوج مناصب الإدارة بداخل الاتحاد؛
 - انتخابات الدول الأعضاء بمجلس الاتحاد؛
 - انتخابات أعضاء لجنة لوائح الراديو.
- بالنسبة للمشاركة في المؤتمر الدولي للاتصالات (CMDT-14)، فقد تم تحديد الرهانات التالية :
- تدبير الانتقال من الإصدار الرابع لبروتوكول الأنترنت (IPV4) إلى الإصدار السادس منه (IPV6)؛
 - تحسين الأمن السيبراني ؛
 - تقليص الهوة فيما يخص التقييس ؛
 - الدراسات المتعلقة بالمطابقة و اختبارات التشغيل البيئي و البرنامج المستقبلي لعلامة الاتحاد الدولي للاتصالات ؛
 - تطبيقات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و المعايير من أجل تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية الإلكترونية ؛

(CMDT-14) و مؤتمر المندوبين المفوضين (PP-14).
المشاركة في الاجتماعات التحضيرية الجهوية و لا سيما العربية،
من أجل إعداد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (CMDT-14)
و مؤتمر المندوبين المفوضين (PP-14).



السيدة زهرة دردوري، رئيسة مجلس سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية - الجزائر و السيد عز الدين المنتصر بالله، مدير عام - الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، بمناسبة توقيع الإتفاقية مع سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية.

- مشاكل القياس المرتبطة بالتعرض للإشعاعات الكهرومغناطيسية ؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصال و البيئة و التغيرات المناخية. و نظرا لأهمية هذين المؤتمرين بالنسبة للمغرب، فقد تم تشكيل لجنة وطنية لتحضير و معالجة كل الجوانب قصد إعداد و توحيد المواقف الوطنية بخصوص النقاط المدرجة بجدول أعمالها و كذا الجوانب ذات ارتباط بالترشيحات التي تقدمت بها المملكة المغربية لكل من مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات و لجنة لوائح الراديو ؛
- وزارة الصناعة و التجارة و الاستثمار و الاقتصاد الرقمي ؛
- وزارة الشؤون الخارجية و التعاون ؛
- وزارة الاتصال ؛
- الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ؛
- الهيئة العليا للاتصال السمعي-البصري ؛
- و متعهدو شبكات المواصلات: اتصالات المغرب و ميديا تليكوم و وانا كوربوريت.
- و قد كانت المهمة الموكولة إلى هذه اللجنة هي معالجة :
- الجوانب المضمنة لمؤتمر المندوبين المفوضين (PP-14) و المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (CMDT-14) قصد إعداد المواقف الوطنية حول مختلف النقاط الواردة بجدول أعمال هذين المؤتمرين ؛
- الجوانب ذات ارتباط بالترشيحات التي تقدمت بها المملكة المغربية لكل من مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات و لجنة لوائح الراديو.
- في ما يخص الترشيحات التي تقدمت بها المملكة المغربية لكل من مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات و لجنة لوائح الراديو، فقد تم القيام بما يلي :
- حملة للإخبار و تحسيس الدول الأعضاء بالاتحاد الدولي للاتصالات خلال الاجتماعات التحضيرية الجهوية، و على الخصوص تلك المتعلقة بالمجموعة العربية و بالمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات المقبل CMDT-14 ؛
- إعداد كتيبات و نشرات حول إنجازات المملكة المغربية في مجال الاتصالات و حول مرشحها للجنة لوائح الراديو ؛
- المشاركة في الاجتماعات التحضيرية الجهوية و لا سيما العربية، من أجل إعداد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات

10 - الأفاق المستقبلية



الآفاق المستقبلية

طريق حقيقية لتنمية قطاع الاتصالات ببلادنا. على المستوى التنظيمي، تتوقع الوكالة اعتماد القانون رقم 121.12 ونصوصه التطبيقية. ويتضمن هذا القانون، الذي يغير ويتم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات، مجموعة من الفصول التي من شأنها تعزيز الإطار التنظيمي الذي ينظم قطاع المواصلات بالمغرب.

كما ستواصل الوكالة نشاط المراقبة والتنظيم إعمالاً للنصوص القانونية الجاري بها العمل. علاوة على أن من شأن هذا النشاط تكريس المنافسة المشروعة في سوق ديناميكي وشفاف، فإنه يتيح قياس وتحسين جودة الخدمات المقدمة إلى المستعمل النهائي، الذي يظل في صلب اهتمامات الوكالة. وستنكب هذه الأخيرة على معالجة، بكل جد وحياد، كل التظلمات والمنازعات التي يرفعها المستعملون في مواجهة المتعهدين، ذلك أن الاتصالات أصبحت، اليوم وأكثر من أي وقت مضى، إحدى العوامل الرئيسية لتنافسية الاقتصاد الوطني ولتحقيق تنمية اجتماعية وترابية حقيقية.

تعرض قطاع الاتصالات المغربي العديد من التحديات، خلال سنة 2014، حيث ستسعى الوكالة، في هذا الإطار، إلى إنجاح جميع الأوراش الهيكلية ومشاريع مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية وفق الروزنامة المحددة.

وهكذا، تعتزم الوكالة إتمام مسطرة طلبات العروض لأجل منح التراخيص المتنقلة من الجيل الرابع، حيث يعتبر هذا الورش، الذي تم إنجازه بتشاور مع مختلف القطاعات الحكومية المعنية، مكوناً أساسياً للمخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جداً.

أما فيما يخص نشر شبكات الألياف البصرية لغاية المنزل (FTTH)، فستتساور الوكالة مع المتعهدين المعنيين بالأمر قصد تحديد الخطوط التوجيهية التي سيخضع لها إحداث واستغلال هذا النوع من الشبكات.

ومن جهة أخرى، ستطرح الوكالة دراسة حول الحاجيات من الترددات ببلادنا، لا سيما في ما يخص خدمات البث الإذاعي وخدمات الاتصالات المتنقلة. كما سيتم إنجاز دراسة حول تجميع طيف الترددات.

وستكون 2014، أيضاً، سنة تفعيل مذكرة بالتوجيهات العامة للفترة الممتدة ما بين 2014-2018 والتي ستشكل خارطة

ملاحق



ملحق

- المتنقلة لاتصالات المغرب و ميدي تالكوم برسم سنة 2013 ؛
القرار رقم 13/02 بتاريخ 18 فبراير 2013 يتعلق بالعرض
التقني و التعريفي للربط البيني بالشبكة الثابتة لاتصالات
المغرب برسم سنة 2013 ؛
- القرار رقم 13/03 بتاريخ 04 مارس 2013 يقضي بتحديد
معايير الترقية في الدرجة للأساتذة الباحثين بالمعهد الوطني
للبريد و المواصلات ؛
- القرار رقم 13/04 بتاريخ 04 مارس 2013 يقضي بتحديد
كيفية توظيف الأساتذة المساعدين بالمعهد الوطني للبريد و
المواصلات ؛
- القرار رقم 13/05 بتاريخ 05 أبريل 2013 يقضي بتحديد
الشروط التقنية لإحداث و استغلال شبكات WIFI ذات استعمال
خارجي بالمغرب ؛
- القرار رقم 13/06 بتاريخ 08 أبريل 2013 المتعلق بمنحة
المردودية (الشرط الثاني) ؛
- القرار رقم 13/07 بتاريخ 20 مايو 2013 يتعلق بإعلان
مفتوح للترشيحات لشغل منصب مدير المعهد الوطني للبريد و
المواصلات ؛
- القرار رقم 13/08 بتاريخ 20 يونيو 2013 يقضي بتحديد
الشروط التقنية لاستعمال التجهيزات الراديو كهربائية المكونة
من أجهزة منخفضة القوة و محدودة المدى.

النصوص التشريعية و التنظيمية المصادق عليها خلال سنة 2013

خلال سنة 2013، قامت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، بتشاور
مع القطاعات الوزارية المعنية، بإعداد مشروع قانون يهدف لملائمة
القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد و المواصلات، و ذلك تبعا
لتفويض المديرية العامة لأمن نظم المعلومات التابعة لإدارة الدفاع
الوطني للقيام بالمهام الموكولة إلى الوكالة في ما يخص المصادقة
الإلكترونية. و قد تم في نهاية المطاف اعتماد القانون رقم 93.12
المغير و المتمم للقانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد و المواصلات،
الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.57 بتاريخ 17 يونيو
2013 الذي تم نشره بالجريدة الرسمية.

من جهة أخرى، و في إطار مسطرة طرح الإعلان عن الترشيحات
لشغل منصب مدير المعهد الوطني للبريد و المواصلات، قامت الوكالة
بإعداد مشروع قرار للسيد رئيس الحكومة بفتح باب الترشيح لشغل
منصب مدير المعهد الوطني للبريد و المواصلات. و قد تم اعتماد هذا
القرار تحت رقم 3.34.13 بتاريخ 20 مارس 2013 و نشره بالجريدة
الرسمية.

في ما يخص القرارات ذات طبيعة تنظيمية التي اتخذتها الوكالة،
خلال سنة 2013، فيجب ذكر:

- القرار رقم 13/01 بتاريخ 21 يناير 2013 يقضي بالمصادقة
على العروض التقنية و التعريفية للربط البيني بالشبكات

